الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

دور الجمارك في حماية الاقتصاد الوطني

دراسة حالة: الجزائر

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

من إعداد الطالب:

- جرادي رشدي إسلام

الأستاذ المشرف:

- حوحو حسينة

لجنة المناقشة

أعضاء اللجـنة	الرتبة	الصـفـة	الجامعة
- د. فطيمة رحال	- أستاذ محاضر أ	رئيسا	بسكرة
- د. إيمان مودع	- أستاذ محاضر أ	مناقشا	بسكرة
- د. حوحو حسينة	- أستاذ محاضر أ	مشرفا	بسكرة

الموسم الجامعي: 2022-2023

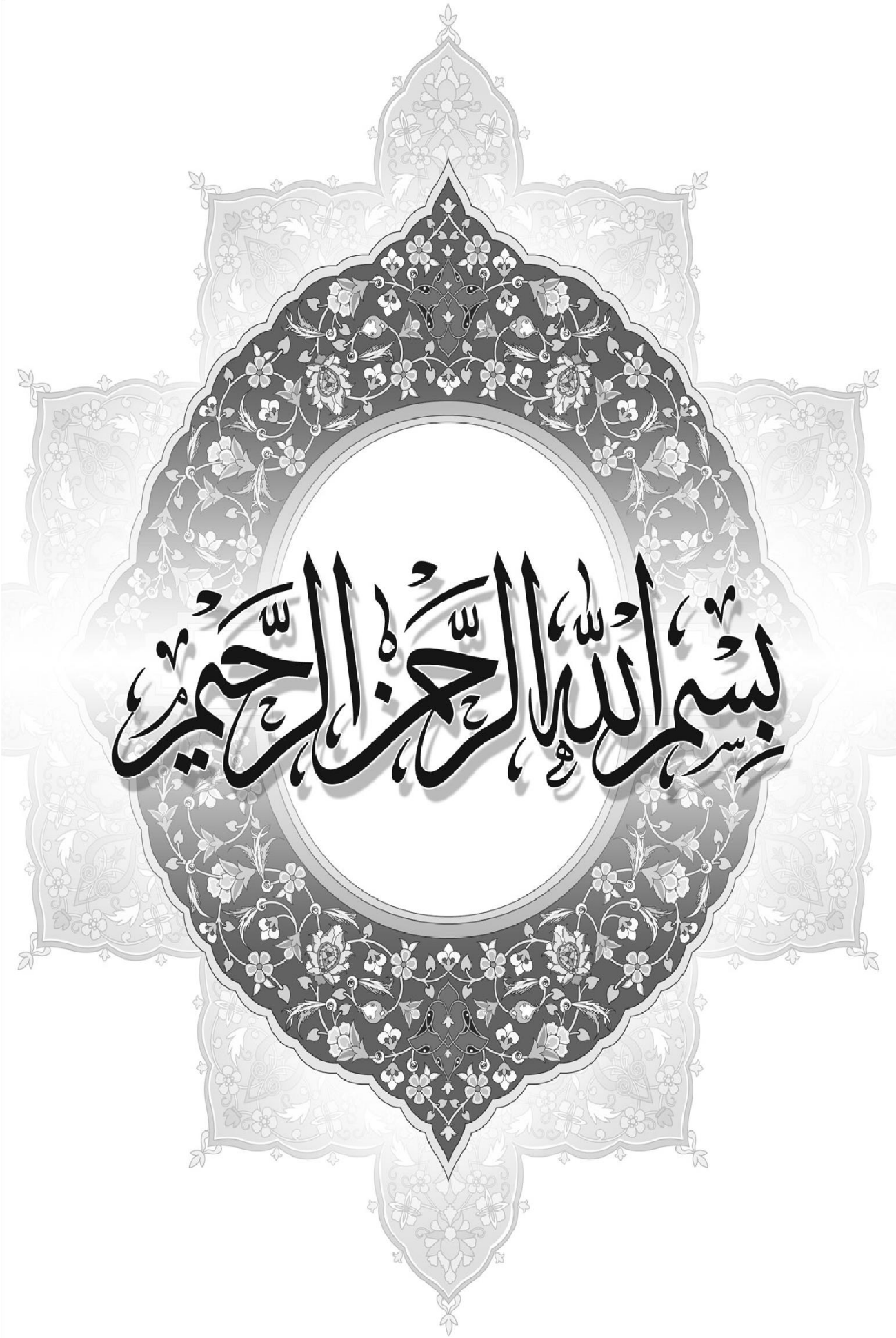
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات

إلى من كان دعاؤها سر نجاحي.."أمي"

إلى "معلمي" في الحياة.. "أبي "

إلى أساتذتي الكرام الذين أناروا دروبنا بالعلم والمعرفة

إلى كل من يقتنع بفكرة فيدعو لها ويعمل على تحقيقها..

لا يبتغي بها إلا وجه الله تعالى

إليكم أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع.

قائمة الجداول

جدول (01): علاقة الهيئات الدولية مع الجمارك 16

قائمة الأشكال

شكل (01): علاقة الجمارك بمحيطها الخارجي 15

شكل (02): الإجراءات المكملة لحماية الاقتصاد الوطني (التدابير غير التعريفية) 21

شكل (03): الهيكل التنظيمي لإدارة الجمارك الجزائرية ومختلف مراكزها ومديرياتها 39

شكل (04): أدوار الجمارك الجزائرية 46

الإطار العام

مقدمة:

تعتمد الدول بشكل عام في اقتصادياتها على حجم المبادلات التجارية وهذا يعبر عنه بحركة الاستيراد والتصدير، الذي يعتبر ذو أهمية كبيرة في تحقيق النمو الاقتصادي، وتعتبر حماية الاقتصاد الآن الشغل الشاغل على مستوى الهيئات والمؤسسات والدول، وهذا لما يترتب عليه من نتائج هامة في النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي، فأخذت كل دولة تضع لنفسها أسسا ومعايير لترسيخ هذا الأمر، فوضعت ضوابط عديدة وحق لها ذلك لأن مسالة حماية الاقتصاد في السياسة العامة للدول أصبحت من القضايا الهامة.

وتعتبر الجزائر من بين هذه الدول، حيث قامت بوضع برنامجا للإصلاح الاقتصادي بصفة عامة والإصلاح الجمركي بصفة خاصة، بهدف إحداث إصلاحات هيكلية تحاول من خلالها حماية الاقتصاد الوطني من جهة، ومن جهة أخرى إرساء قواعد السوق وذلك بتحرير تجارتها الخارجية وفتح أسواقها للسلع والخدمات الأجنبية مع إعادة هيكلة نظامها الجمركي ليتماشى مع مرحلة العهد الجديد، فالمستجدات الاقتصادية الراهنة والتي تتميز أساسا بانخفاض موارد الميزانية الناتج عن إنخفاض أسعار النفط الذي بدأ في سنة 2014، أدى لإلزامية تكيف إدارة الجمارك معها، حيث أدى ذلك إلى إدخال تعديلات في نهجها من خلال رسم إستراتيجية جديدة على المستوى الجمركي، تعتمد على سياسات وطرق وأفكار جديدة تهدف من خلالها إلى مواجهة التحديات الكبرى التي أملتها الظروف الاقتصادية الراهنة، وهذا بالتوفيق بين مختلف التسهيلات الجمركية الممنوحة للمتعاملين الاقتصاديين والتي ترمي إلى تشجيع وتنويع الاقتصاد الوطني، بالتالي تشجيع الاستثمار بجميع أشكاله من جهة، ومن جهة أخرى تزايد الدور الرقابي والحمائي لإدارة الجمارك، الذي تلعبه في مجال محاربة الغش، التزييف، التهريب، الفساد ، وكل أنواع الجرائم الاقتصادية التي تنخر الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى مراقبة عمليات التجارة الخارجية واستعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في ظل توسع مجال التجارة الخارجية والتي ستكون محل ممارسة جديدة تضبطها قوانين واتفاقيات دولية كاتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي واتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة.

من هذا المنطلق نقول، بأنه لا يمكننا الحديث عن التحديات والظروف الاقتصادية الراهنة بمعزل عن الجمارك الجزائرية، فكل المعطيات اليوم تفرض على هذه المؤسسة الهامة بأن تلعب دورا إستراتيجيا هاما من أجل تحقيق الحماية الاقتصادية، وتوفير إيرادات لصالح خزينة الدولة، فتزايد التهديدات الإرهابية، الجريمة الدولية المنظمة، التهريب والأنشطة التجارية غير المشروعة تتطلب بالضرورة توفير إجراءات حماية ورقابة فعالة عبر الحدود للدول كافة، ومزيدا من تضافر الجهود بين الإدارات الجمركية الدولية، وأن اكبر تحد يواجه الجمارك حاليا هو تقديم تسهيلات لحركة الشحن الدولية، تدفق المسافرين والبضائع، وفي الوقت نفسه توفير إجراءات فاعلة لحماية الاقتصاد المحلي، الإقليمي والدولي مع التأكيد

على أن الجمارك الجزائرية أخذت على عاتقها التزاما بأن تعمل بفاعلية مع المنظمة العالمية للجمارك وأعضائها وباقي الأسرة الدولية من اجل إيجاد أنماط جمركية مشتركة تهدف إلى تحقيق أمن وتسهيل حركة التجارة الدولية وتحقيق الحماية الاقتصادية، وبالتالي كيف يمكن لمؤسسة الجمارك أن تبلور إستراتيجية جمركية محكمة لحماية الاقتصاد الوطني، وتكييفها مع متطلبات الحماية من جهة والتغيرات الدولية من جهة أخرى في ظل الظروف الجديدة التي يعيشها الاقتصاد الجزائري.

تمكن أهمية هذه الورقة البحثية في تسليط الضوء على دور الجمارك في حماية الاقتصادي الوطني، وذلك بتوضيح مختلف الإجراءات التي تبنتها في هذا الصدد، بالإضافة إلى محاولة التأكيد على الدور المتنامي لهذا القطاع كأحد الأدوات الأساسية في تطبيق وتنفيذ السياسة العامة للدولة في جانبها الجبائي، الاقتصادي والأمني، والتحكم عن بعد في تنمية وتطوير الاقتصاد الوطني، وكذلك توضيح دور قطاع الجمارك داخل المجال الاقتصادي الوطني، باعتباره جهازا مهما وحساسا خاصة في مجال الحماية الاقتصادية، وعلى افتراض أنه إذا كان الجهاز الجمركي فعال فإن هذا يؤدي إلى حماية الاقتصاد الوطني، وأنه إذا كانت هناك منظومة قانونية مضبوطة لردع الجرائم الاقتصادية المهددة للاقتصاد الوطني فإن هذا يؤدي إلى محاربتها والتحكم فيها.

ومما يتبادر للباحث من وجهة نظر الاقتصاد الدولي جملة من التساؤلات أهمها:

- ما هو دور الجمارك في حماية اقتصاد الجزائر؟

تندرج تحته التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما هو واقع الإجراءات الجمركية في عملية المبادلات التجارية الدولية؟
- ما هو النظام الجمركي السائد بالجزائر؟
- ما هو أثر الإدارة الجمركية على الاقتصاد الجزائري؟

فرضيات الدراسة:

- تعتبر الجمارك هيئة نظامية لحماية الاقتصاد الوطني.
- النقل البحري للبضائع الشكل الأكثر استعمالا في المبادلات التجارية الدولية، وتتراوح الإجراءات بين التسهيلات وتشديد الرقابة، من خلال تنفيذ الإجراءات القانونية وإعداد الإحصاءات، والسهر على حماية وترسيخ الثروة الوطنية.

- تؤثر الإدارة الجمركية على الاقتصاد الجزائري بمحاربة الغش والتهريب وتقنين المبادلات التجارية لصالح الخزينة العمومية.

أهمية الدراسة:

- تتجلى أهمية الموضوع الذي نحن بصدد دراسته والمتمثل في دور الجمارك في حماية الاقتصاد الوطني في كون الإجراءات الجمركية إحدى أدوات حماية اقتصاد الدولة وتحقيق إيرادات من ناحية، ولضخامة حجم التبادل من ناحية أخرى.
- أما من ناحية طبيعة المبادلات التجارية تتمثل في خطورة السلع والخدمات التي تعبر الحدود الوطنية، والأثر المترتب عنها في اختلال الميزان التجاري.
- تبرز أهمية هذا الموضوع كذلك في كون الدراسة تتمثل في القيام بتشخيص دقيق لكيفيات وإجراءات العمل الجمركي عند الاستيراد والتصدير، فهده العمليات من شانها إبراز نقاط القوة والضعف لتطبيق هذه الإجراءات فمن خلال الدراسة نتمكن في الأخير من فهم جملة الصعوبات والمعوقات بين القاع المالي وتحقيق الأمن الاقتصادي.

أهداف البحث:

ترمي هذه الدراسة بعد الإجابة على التساؤلات المطروحة سابقا إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- تبيين مدى خدمة جهاز الجمارك للاقتصاد الوطني.
- محاولة التعرف على الإجراءات الجمركية التي تمر بها البضائع المستوردة والمصدرة عبر انطلاقا من وصولها للحدود إلى انتقال البضاعة إلى مالكها.
- تبيان العملية الجمركية وتحليل دورها في حماية الاقتصاد الوطني.

أسباب اختيار الموضوع:

- نقص الدراسات التحليلية التي تتناول موضوع الإجراءات الجمركية ودورها في حماية الاقتصاد الوطني من وجهة نظر المدخل الاقتصادي في البلاد العربية عامة والجزائر بشكل خاص.

- يعد الموضوع الموضح أعلاه من أهم مباحث التخصص الذي ننتسب له وندرسه، إضافة إلى الميول الشخصية لمواضيع الجمارك وعلاقته بالاقتصاد.

– تقديم إضافة حيث تزخر المكتبة العربية بمقاربات تحلل موضوع الدراسة، لكن نرى أنه لا بد من تحديث المراجع نظرا لتقادم تاريخ إصدار هذه المؤلفات.

خطة البحث:

يتم تقسيم الدراسة إلى فصلين أساسيين، أولهما بعنوان الإطار النظري للدراسة، ويشتمل على ثلاث مباحث، المبحث الأول حول ماهية ومهام الجمارك، أما المبحث الثاني يهتم بوسائل ونشاط الجمارك، وخصص المبحث الثالث للجمع بين الجمارك والاقتصاد الوطني، أما الفصل الثاني فجاء تحت عنوان الإطار الميداني للدراسة وهو يدرس دور الجمارك في الاقتصاد الجزائري من خلال مبحث أول بعنوان مفهوم إدارة الجمارك الجزائرية وبه مطلبين الأول حول تعريف الجمارك الجزائرية والثاني حول الهيكل التنظيمي أما المبحث الثاني بعنوان دور الجمارك في حماية الاقتصاد الوطني وبه مطلبين الأول حول استراتيجية الجمارك لحماية الاقتصاد الوطني والثاني حول إحصاءات وآثار النظام الجمركي الجزائري ثم تحديات الجمارك الجزائرية لحماية الاقتصاد الوطني لنختتم الفصل والدراسة بخاتمة عامة.

الإطار النظري

تمهيد:

يعتبر قطاع الجمارك من القطاعات الهامة في الدولة، كونه يعد أحد الركائز التي يقوم عليها الاقتصاد الوطني، لاسيما الدور الحيوي الذي تلعبه في مسألة الحماية، مراقبة التجارة الخارجية ومكافحة الجرائم الاقتصادية والتجارة الدولية الاقتصادية في ظل عولمة الاقتصاد والتجارة الدولية الذي شهده العالم المعاصر بسبب التطور التكنولوجي الحاصل في وسائل النقل، الاتصال، تحرير المبادلات التجارية وتكريس مبدأ المنافسة الحرة بين الدول.

المبحث الأول: ماهية الجمارك

إن المديرية العامة للجمارك هي جهاز مراقبة تعمل على تطبيق القوانين ومحاربة الغش، تعد من الهيئات الحكومية التابعة لوزارة المالية، بحيث تمثل أجدى الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدولة لحماية وخدمة الاقتصاد الوطني، وكذلك الدور الذي تلعبه في مراقبة التجارة الخارجية.

المطلب الأول: مفهوم الجمارك

الجُمْرُك (جمع جمارك) أو الديوانة أو المكْس (جمع مُكُوس) هي مصلحة ذات طابع اقتصادي وأمني مكلفة بمراقبة المبادلات التجارية على الحدود وجباية الضرائب على الواردات، (غالب، د.س، ص385) حيث تباشر الجمارك دورا مهما في دعم الاقتصاد المحلي، من جذب المستثمرين وحماية المنتج المحلي والتصدي لعمليات التهريب، في المنافذ البرية والبحرية والجوية، وتكلف أيضا بالسهر على حماية البلاد من نقل المواد الممنوعة والضارة وبمراقبة عبور السلع والأفراد، ويخضع نشاط الجمارك للقوانين والأحكام المحلية، وفي بعض الأحيان للاتفاقيات الدولية (منظمة التجارة العالمية، اتفاقيات التبادل الحر...) (موسوعة ويكيبيديا: https://ar.wikipedia.org/ تم الإطلاع يوم: 2023\01\31)

كما تعرف "الجمارك بأنها إدارة مكلفة بمراقبة اجتياز الأشياء ورؤوس الأموال للحدود الوطنية" ولقد أصبح عمل الجمارك لا يقتصر فقط على حراسة الحدود وتدوين كل المبادلات من ناحية الكم، بل يتعدى ذلك الى تقويم كل عناصر المبادلة من مرد ودية اقتصادية وإدماجها في السياسة التجارية والمالية والمديرية العامة للجمارك هي تابعة للوزارة المكلفة بالمالية للبلاد. (بطاطاش، 2018\2019، ص28)

إن الجمارك عبارة عن إدارة عامة عند الاستيراد والتصدير على تطبيق التشريع الخاص بالتجارة الخارجية والتشريع الذي يضبط العلاقة المالية مع الخارج ومراقبة ذلك، (كرفاح، ص2016\2017، ص07-09)، وتعد الجمارك أداة فعالة لضبط الاقتصاد بصفة عامة، وضبط التجارة الخارجية بصفة خاصة كما تسهر بكامل أعضائها على تطبيق

القوانين واحترام التشريعات التي تضم المبادلات الاقتصادية وتحركات الاشخاص ووسائل النقل البرية والبحرية وكذا الجوية من وإلى الخارج. (ج ر، المادة 3، 2017)

المطلب الثاني: مهام الجمارك

في ضل التعديلات التي عرضتها إدارة الجمارك من خلال إعادة هيكلتها وانتهاجها سياسة جمركية تتلاءم مع التحول الذي يشهده الاقتصاد الوطني على مستوى التجارة الخارجية وباختلاف أوجه النظر، فهناك من يعتبر مهمة إدارة الجمارك إدارة ضريبية بحكم إتباعها لوزارة المالية، لأنها تعتبر مصلحة لمختلف الرسوم والضرائب، أما البعض الأخر فيعطيها صفة اقتصادية كونها تلعب دورا اقتصاديا أكثر من الجبائي، ويتفق الرأيين على ان إدارة الجمارك تعد من أهم أجهزة الإنعاش وتطوير الاقتصاد الوطني، وتتلخص هذه المهام في: (المديرية العامة للجمارك، طبعة 2011، ص34)

1- المهمة الاقتصادية: باعتبارها مؤسسة حمائية تعمل الجمارك على:

- تنفيذ الإجراءات القانونية والتنظيمية التي تسمح بتطبيق موحد للتشريع والتنظيم الجمركي.
- تحصيل الحقوق والرسوم والضرائب المستحقة عند استيراد وتصدير البضائع والعمل على مكافحة الغش والتهرب الجبائي.
- مكافحة المساس بحقوق الملكية الفكرية والاستيراد والتصدير غير المشروع للممتلكات الثقافية.
- المساهمة في حماية الاقتصاد الوطني وضمان مناخ سليم للمنافسة بعيدا عن كل ممارسة غير شرعية.
- ضمان إعداد إحصائيات التجارة الخارجية وتحليلها ونشرها.
- السهر طبقا للتشريع والتنظيم ساري المفعول على:
  - حماية الحيوان والنبات؛
  - المحافظة على المحيط.

- القيام بالتنسيق مع المصالح المختصة بكافحة:
  - التهريب وتبييض الأموال والجريمة العابرة للحدود؛
  - الاستيراد والتصدير غير المشروع للبضائع التي تمس بالأمن والنظام العمومي؛

– التأكد من أن البضائع المستوردة أو الموجهة للتصدير قد خضعت لإجراءات مراقبة المطابقة وذلك طبقا للتشريع والتنظيم اللذين تخضع لهما". (ج ر، المادة 3، 2017)

إلا أن هذا الدور لا يقتصر فقط على الدور الدفاعي من خلال اللجوء الى استعمال مختلف العناصر الحماية أو بعبارة اخرى الأهمية المرتبطة بالتنمية الصادرات والفائدة المحصل عليها من خلال تنشيط الحركة الدولية للبضائع حيث ظهر لها أهداف جديدة مثل:

- تنشيط الدخل الجمركي في ظل المبادلات بطريقة تجعلها عادلة.
- التكييف الميكانزمات الجمركية بتوزيع نشاطات التجارة الخارجية، وذلك من خلال المطابقة تدخلها مع الأمور التجارية كاحترام حالة التسليم، تسيير المخازن والنقل.
- المساهمة في تطوير النشاط الصناعي والتجاري بتوظيف النظام الجمركي.
- الترقية وتشجيع التبادلات الخارجية من خلال مساندة والقطاعات المختلفة في عملية التصدير.
- هيئة القرارات الملائمة.
- تحصيل المعلومات عن النوع ووسيلة النقل المستعملة لتوجيه المنتوجات المستوردة والمصدرة لاسيما على النشاطات السينائية والجوية، وعلى محاور التجارة غير المشروعة أي مكافحه تهريب المواد الأولية والأساسية وإدخال البضائع بطريقة مغشوشة.
- تحصيل المعلومات عن طرق القروض والتسديدات، الأنظمة المالية المرتبطة بالمبادلات الخارجية للبضائع من خلال هذه الأهداف تعمل إدارة الجمارك على معرفة:

– الاتجاه العام للاستيراد والتصدير.

– القيمة والكمية الخاصة بالسلع المتبادلة.

– زبائن وموردي الدول الأساسية.

– درجة التبعية الاقتصادية والتكنولوجية.

– درجه الحماية الجمركية.

– الموارد المالية المختلفة أو الجباءين المحصل عليها في فترة زمنية معينة.

(www.douane.gov.dz n° 06 novembre 2012 , p06)

1. **مهمة الجبائية:** نعلم أن الجمارك ولمدة طويلة اتخذت طابع إداري جبائي محض، وهذا يتجلى بقياس حجم المدخلات والإرادات الجبائية، فإن إدارة الجمارك مكلفة بتغطية القروض الجبائية أو شبه جبائية التي تمس البضائع عند الاستيراد والتصدير، بالإضافة الى ذلك الرقابة التي تمارسها في بعض الميادين الخاصة بالجبائية.

2-1- تحصيل الإيرادات الجمركية: من بين الأسباب الأساسية لتواجد إدارة الجمارك هي فرض الحقوق الجمركية وقروض ضريبية أخرى من نفس الصنف، هذا ما شكل ولمدة طويلة موردا هما للمدخل الجبائي والتزويد الميزانية العمومية للدولة.

2-2- تحصيل الإيرادات غير الجمركية: بالإضافة إلى تحصيل الإيرادات الجبائية في حد ذاتها، فإن إدارة الجمارك مكلفة بتغطية بعض الحقوق والرسوم التي تمس العديد من الميادين الجبائية أو الشبه جبائية، والمقصود هنا فرض ضرائب التي من بينها تلك التي تقطع الاختصاص التام للجمارك وبعض الآخر ترجع إلى إدارات أو هياكل عمومية أو خاص.

2-3- الرقابة الجبائية: المهمة الجبائية للجمارك لا تتمثل فقط بالتفصيلات المذكورة سابقا، بل يجب إضافة الرقابات الجبائية العديدة، إذ تقوم هذه الخدمات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لحساب إيرادات أخرى، ولكن من الضروري التذكير بأهمية المهمة الجبائية للجمارك عند التصدير: إذ تقوم بمراقبة البضائع والوثائق المرافقة لها رغم تحصيل الحقوق والرسوم عند التصدير وتقدم وثائق مبررة عن الخروج من الحقل الجمركي.

2-4- مهام أخرى: لا ينحصر دور الجمارك بين المهمة الاقتصادية والمهمة الجبائية، بل هناك مهام أخرى وهي في عدة مجالات: (ريماوي، 2020، د ص)

- **في مجال المالي:**
  - مراقبة تحركات المالية لرؤوس الأموال.
  - مراقبة الصرف وسهر على احترام نظام الصرف.
- **في مجال الصحي:**
  - مراقبة المنتوج من خلال صلاحية الاستهلاك.
  - ضمان احترام القواعد الصحية المعمول بها.
- **في مجال الامن العمومي:**
  - مراقبة استيراد الأسلحة والمخدرات.
  - مراقبة الأشخاص المخالفين للقانون المتابعين قضائيا.

➢ **في مجال الفني والثقافي**: (عطا الله، 2016، ص76)

– حماية التراث الفني والثقافي بمراقبة عملية التصدير الآثار الفنية.

– حماية الحيوانات والنباتات النادرة والتي هي موضوع حماية محلية أو دولية وعلية فإن إدارة الجمارك تسعى إلى بلوغ أهدافها:

– وضع نظام التشريعي قانوني يشرح للمتعلمين كيفية العمل.

– مراقبة تسيير المصالح الجمركية.

– تنظيم حركة رؤوس الأموال من الحدود الجمركية.

– هدف جبائي.

– هدف حمائي.

– مكافحه الغش والتهريب.

المطلب الثالث: وسائل الأساسية لإدارة الجمارك

تستعمل إدارة الجمارك وسائل عديدة لقيام بمهامها، وذلك لتحقيق الأهداف المخططة وتنقسم هذه الوسائل الى ثلاثة أقسام: (شيحي، 2018\2019، ص52-53)

1- الوسائل القانونية: تعتبر الوسيلة القانونية من أهم الوسائل الجمركية لأنها تحدد مهام الجمارك المتمثلة فيما يلي:

1-1-قانون الجمارك: تعتبر أول وسيلة تنتهجها إدارة الجمارك باعتباره مرشد جمركي يحمي موظفي مصلحة الجمارك عن أداء ووظيفتهم، وكذلك يعتبر بمثابة مرجع يتضمن التنظيمات والتشريعات المتعلقة بالنشاط الجمركي ويتم تطبيق هذا القانون سنة 1992 وفي سنة 2000 أصبح يحتوي على 400 مادة ونص قانوني موزع إلى 15 فصل بعد مصادقة البرلمان عليه. (ج ر، المادة 123، 2017)

1-2-قانون المالية: تعتبر قانون المالية بوثيقة تتضمن النفقات الاجمالية للدولة إضافة للضرائب والرسوم المباشرة وغير المباشرة وكذلك المداخل المختلفة خلال سنة لصلح الدول طبقا للقوانين والنصوص التنظيمية المعمول بها، وهذا القانون يصدر كل بداية السنة، على إدارة الجمارك اتباع كل تغيير جاء في قانون المالية.

1-3-قانون الدولي: هي عبارة عن مجموعة من القوانين الدولية المعروفة لدى إدارة الجمارك وخاصة قوانين مجلس التعاون CDD والمنظمة التعريفة الجمركية وكذلك السوق الأوروبية المشتركة وعلى المنظمات الدولية التي لها علاقة.

2- الوسائل البشرية: وتتمثل في العنصر البشرى بين إطارات أعوان الجمارك، وهم أعوان الدول وتنظيمهم في إدارات يختلف باختلاف المهام الموكلة إليهم ابتداء من المدير العام إلى غاية أعون المراقبة، كما لجأت إدارة الجمارك إلى إنشاء مراكز لتكوين الإطارات والأعوان، وذلك قبل البدء في ممارسة أعمالهم.

2-1-القطب الإداري: تابع للموظفين العموميين لمباشرة اقتصادهم في الإعلام الآلي والإحصائيات، التكوين المراقبات المحاسبة.

2-2-القطب التقني: ويتمثل في فئة الأعوان الجمارك، يجب على أعوان الجمارك بمختلف رتبهم أداء اليمين أمام المحكمة التي توجد بإدارة المقر الذي يعملون فيه، ويسجل لدى كتابة ضبط المحكمة وتتكون في فئة أعوان الجمارك من (ضابط الفرق، ضابط المراقبة، المفتش الرئيسي، مفتش العملاء)، وتعتمد الوسائل البشرية على الموارد المالية التالية: ميزانيه التسيير وميزانية التجهيز، وهي كل الوسائل التي تستعملها مصالح الجمارك من مكتب وتجهيزات خاصة في عصرنا هذا ومع ظهور الإعلام الآلي والتطور والانفتاح على العالم، كما قامت إدارة الجمارك بتدعيم نظام المعلومات في جميع مراكزها. (رضا، 2010، ص14)

المبحث الثاني: تنظيم الإدارة العامة للجمارك

تعتمد إدارة الجمارك على ميكانيزمات من أجل التحكم في عملية التبادل من بينها الضريبة الجمركية، إذ تعتبر هذه الأخيرة عن مجموعة الحقوق والرسوم التي تخضع لها السلع عند اجتيازه القطر الجمركي عند التصدير، (خلاف، د.س، ص135) ويفترض هذه الضريبة من طرف الدولة بموجب قانون المالية والتشريع الجمركي.

المطلب الأول: الضريبة الجمركية

أولا: تعريف الضريبة الجمركية: إن الضريبة الجمركية هي عبارة عن مبلغ مالي تفرضه الدولة على السلع التي تعبر حدودها الوطنية سواء كانت واردات أو صادرات. (خلاف، د س، ص180) كما تعرف أيضا أنها اقتطاع مالي من ثروات الآخرين تقوم به الدولة عن طريق الجبر دون تطبيق مقابل خاص بدفعها دف تحقيق الترفع العام.

ثانيا: خصائص الضرائب الجمركية: تتميز الضرائب الجمركية ببعض الخصائص نذكر منها:

1 – ضريبة المحمولة: ويقصد بضربة المحمول التي تقع على عاتق مالك البضائع المستوردة أو المصدرة أو نلقاها أو ملوكها وتقوم بتقسيم هذه السلع، بحيث تحمل وتوجه للمكاتب الخاصة لدى الجمارك وهذا من أجل فحصها وتسعيرها، أي تحديد الضريبة الخاصة بها.

2- الخاصية الموحدة: إن مصطلح "الموحدة" يدل على أن القوانين والتطبيقات الجمركية تطبق بصفة موحدة على كل أفراد الإقليم الجمركي، كقاعدة عامة وإعفاء بعض المناطق مثل المناطق الحارة مثلا من خضوعها للقانون المعمول به استثناءً وهذا ما جاء في المادة الثانية من قانون الجمارك، تطبيق القوانين والأنظمة الجمركية تطبيقا موحدا على كامل الإقليم الجمركي.

3- الخاصية الثابتة: هذه الخاصية تعني أن الضرائب الجمركية يجب أن تحصل طبقا لمعدلات محدودة في التعريفة الجمركية، وذلك عن طريق القانون الذي يعتبر مكلف بتحديد نسبة ضرائب الأشخاص ذوي السلطة العمومية والذي ويتصرفون بالأموال العمومية، يمنحون إعفاءات أو الاستفادة من إعفاء الحقوق والرسوم خلفا لأحكام القانونية، تفوض عليهم عقوبات محددة وفق تشريعها القانون. (خلاف، د س، ص185-186)

4- التطبيق العام: تدل هذه الميزة على أن الاضراب الجمركية تفرض دون الأخذ بعين الاعتبار نوعية الأشخاص وحتى الدول يسير عليها نفس الشيء عندما تقدم بإنجاز استيراداتها بنفسها ويتم لحساباتها الخاص، ورغم ذلك وإن كانت الضرائب الجمركية تطبق على الجميع دون استثناء، لكن توجد استثناءات عندما يتعلق الأمر في بعض الهيئات التضامن كالهلال الأحمر التي تستفيد من الإعفاء.

ثالثا: تحديد وعاء الضريبة الجمركية: لكل ضريبة جمركية تقنية معينة في تحديد وعائها، حيث يختلف الوعاء الضريبي باختلاف الضرائب الجمركية على أساس أنواع ضرائب التالية: (المادة 15، قانون الجمارك، رقم 98-10)

1- وعاء الضريبة القيمة: إن ضريبة القيمة تفرض بنسبة مئوية معينة من قيمة السلع المستوردة أو المصدرة، مثل ذلك تفرض على قيمة عند الاستيراد أو التصدير بنسبة 10%، 15%، 20%، وتفرض تحديد عناصر الضريبة على أساس الثمن الذي يشترط في تحديده الأسس التالية:

أ- الأساس الزمني: ويتم تحديد القيمة كما يستبعد المشرع الجمركي الأسس الزمنية الأخرى، إذ أن تاريخ الشراء بضاعة أو تاريخ دخولها الاقليم الجمركي أو تاريخ التسجيل الإقرار الجمركي الذي يمثل الأساس لتحديد الثمن.

ب- المنشأ: يعتبر المنشأ من عناصر تحديد الثمن، إذ أن التصريح بالتسليم لم يعد أمرا لتطبيق السياسات التفضيلية للدول التي تربطنا معها اتفاقية تجارية والتعريفية ويستبعد المشرع الجمركي الدول الأخرى من هذه الامتيازات الضريبية، لذلك وجب على إدارة الجمارك المعرفة الجيدة لمنشأ البضائع المستوردة عن طريق إثبات المنشأ.

ت- الاستقلالية: وهي تحديد الثمن على أساس افتراض أن البيع قد تم في سوق المنافس الحرة، وانتقاء أثار أي علاقة قد توجد بين الأطراف على الأثمان سوى العلاقة الناشئة عن بيع البضائع هذا صونا للوعاء الضريبي.

2- وعاء الضريبة النوعية: ويقصد بضرب النوعية الجمركية التي تفرض على شكل مبلغ مالي ثابت على أساس الوزن أو حجم أو كمية، وبنظر الاعتبار وعاء الضريبة مرتبط بنوع السلع ومواصفاتها، فإن إدارة الجمارك يمكن أن تقبل ثمن السلع ما بعد مقارنة بثمن ومواصفات سلعة أخرى.

3- وعاء الضريبة المركبة: الضريبة المركبة هي الضريبة القيمة وضريبة النوعية، لذلك فإنه يتكون من وعاءين أحدهما الضريبة القيمة والأخر الضريبة النوعية ويكون ذلك بغرض تعويض بعض التفاوت في الأنواع المختلفة للسلعة الواحدة. (طويل، 2001، ص47)

4- وعاء الضريبة العينية: تختلف الضريبة العينية عن ضريبة القيمة وضريبة النوعية وضريبة المركبة، لأنها لم ترد في جدول التعريفة الجمركية مثل الأنواع الثلاثة الأخرى، كما أنها تفرض عينا في الوقت الذي فرض فيه الأنواع الثلاثة الأخرى نقدا أو بصكوك، ويطبق هذا النوع من الضريبة على كل الحالات النزاع المتعلق بالقيم، ويصل أعلى معدل هذه الضريبة إلى نسبه 100%.

رابعا: أهمية إيرادات الضريبة الجمركية: ان الإيرادات الضرائب الجمركية تعتبر من أهم الموارد التي تعتمد عليها الدولة لتمويل الخزينة العمومية خصوصا بعد العجز الهيكل المالي وقلة الموارد المالية بعد تراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية، ومن أجل تفادي هذا العجز استعملت الدولة في البداية سياسة رفع من معدلات الرسوم والحقوق المفروضة على السلع الواردة إلى الوطن، لكن مع تأزم الوضع الاقتصادي تراجعت الدولة في تطبيق هذه السياسة واستبدالها بسياسة أخرى لزيادة الإيرادات الضرائب الجمركية. (المادة 15، قانون الجمارك، رقم 98-10)

خامسا- أهداف الضريبة الجمركية: إن الهدف من وراء فرض الرسوم والحقوق الجمركية للدولة هو البحث عن أداة تدخل في شؤون تجارتها الخارجية لحماية اقتصادها محلي والترويج صادراتها والتموين خزينتها العمومية. (خلاف، د س، ص37-38)

❖ **أهداف الضريبة:** إن سهولة تحصيل الإيرادات الجبائية الجمركية أدى إلى فرض ضرائب بمعدلات مختلفة على الصادرات والواردات من طرف الدولة وهذا لتمويل الخزينة، وبإمكانها زيادة هذه المعدلات إذ استوجب الأمر ذلك لزيادة الموارد المالية.

❖ **أهداف حمائية:** تقوم الدولة بفرض ضرائب جمركية مرتفعة على بعض الواردات من السلع لحماية ممتلكات من الإنتاج الوطني، وإعاقة دخول بعض السلع وبذلك زيادة الإنتاج المحلي.

❖ **أهداف الدولية:** من العوامل التي ساهمت في زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول العالم ما قامت به الأجهزة الحكومية من التكتلات الاقتصادية والتجارية في إطار اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف لتضمن معاملات تفصيلية من جهة ومن جهة أخرى لزيادة التبادلات التجارية على سبيل المثال ابرام اتفاقيات مع دول عدة وبمواجهتها تم الاعفاء الجزئي أو الكلي للضرائب الجمركية. (طويل، 2004، ص49)

المطلب الثاني: علاقة الجمارك بمحيطها الخارجي

من خلال مختلف المهام المسندة لإدارة الجمارك يتجلى لنا الدور الفعال الذي تقوم به هذه الأخيرة في حماية الاقتصاد الوطني بصفة عامة وترقية التجارة الخارجية بصفة خاصة، مع أن تحقيق معظم هذه المهام لا تكون إلا بالتنسيق مع القطاعات الأخرى للدولة، فتعظيم العلاقات مع مختلف مكونات المحيط الاقتصادي والإداري على مستوى الوطني والخارجي ويمكننا إظهار علاقة الجمارك بمحيطها الخارجي في الشكل التالي:

شكل (01): علاقة الجمارك بمحيطها الخارجي

المصدر: من إعداد الطالب استنادا للأدبيات النظرية

ويتم تفصيل الشكل في الجدول التالي:

جدول (01): علاقة الهيئات الدولية مع الجمارك

الهيئات	نوع العلاقة مع الجمارك
وزارة المالية	- اصال النصوص القانونية المتعلقة بمختلف مصالح والتوجيهات والقواعد المالية. - ارسال التقارير والمراسلات وتبادل المعلومات الإدارية.
وزارة الشؤون الخارجية	- ابلاغ ونشر المعلومات الجمركية المطبقة في مصالح المواطنين والقاطنين في الخارج بواسطة مكاتب الاتحادية بالخارج.
وزارة الاقتصاد	- تبادل الوثائق الخاصة بإحصائيات التجارة الخارجية.
وزارة الداخلية والدفاع الوطني	- التعاون عند الحدود وتبادل المعلومات.
متعاملين الاقتصاديين	- التوجيهات تقديم الرخص إيداع وتسوية الملفات الجمركية.
وزارة النقل	- تقديم المعلومات المختلفة الخاصة بالنظام الجمركي المستعمل.
البنوك	- مراجعة الملفات والتأشيرات.
الهيئات الدولية والسفارات	- تبادل المعلومات ذات طابع إحصائي طلب إخضاع الملفات ورخص الاستيراد والتصدير.
وزارة التجارة	- تقديم المعلومات الإحصائية فيما يخص عمليتي التصدير والاستيراد.
وزارة العمل	- تبادل المنازعات وتسويتها.

المصدر: (الجريدة الرسمية العدد 13، في 27 ديسمبر 1995، ص2)

المطلب الثالث: علاقة الجمارك بالنظام الاقتصادي

أولا: علاقة الجمارك بالنظام الاقتصادي: تعد الجمارك أداة لتحريك الاقتصاد الوطني، فهي تقيم علاقات مع النظام الجبائي والبنكي ذلك من أجل خدمة الاقتصاد الوطني.

1- علاقة الجمارك بنظام البنكي: باعتبار البنوك أحد المؤسسات المالية والتي تساهم في خدمة الاقتصاد الوطني فهي تقيم علاقات مع مختلف القطاعات العام والخاص، ومن بين هذه القطاعات إدارة الجمارك التي تلزم كل من المستوردين والمصدرين القيام بما يعرف بالعملية البنكية Domiciliation bancaire. (رضا، 2010، ص21)

2- علاقة الجمارك بالنظام الجبائي: تعتبر الإدارات الجمركية من الإدارات الضريبية لميزانية الدولة، إذ تمثل نسبتها جزء من الإرادات الميزانية العمومية للدولة، وهذه النسبة تعكس المكانة التي تحتلها الحقوق والرسوم الجمركية، فهي تأتي في المرتبة الثانية بعد الجباية البترولية.

ثانيا: علاقة الجمارك بالتجارة الخارجية: تعد التحولات التي عرفها الاقتصاد العالمي وتغيرات التي يشهدها الاقتصاد الوطني، والعلاقات القوية بين إدارة الجمارك والتجارة الخارجية، عملت الدولة على تطوير تقنيات المراقبة والتفتيش في الحدود الإقليمية للإنعاش الاقتصاد الوطني، وهذا واضحا من خلال الإجراءات الجمركية المطبقة على التجارة الخارجية.

1- تشجيع وتعزيز قدرة الصناعة على المنافسة لرفع كفاءة الاقتصاد الوطني: ويتحقق ذلك من خلال ما يلي:

أ. تشجيع الاستثمار من خلال رؤوس الأموال الأجنبية على إنشاء مشاريع دف الى تنمية الاقتصاد الوطني في كافة الميادين ويتم وذلك بمنح المستثمرين تسهيلات وفق قانون الجمارك وتشجيع الاستثمار والاتفاقيات الدولية وقرارات مجلس الوزراء. (جمال، 2013، ص54)

ب. حماية الإنتاج الوطني وتشجيع الصناعة المحلية ويتم ذلك بتخفيف الضرائب والرسوم الجمركية على الموارد الأولية الداخلية في الصناعات الوطنية والآلات والأجهزة المستخدمة في عملية التصنيع وفق قواعد معينة، كما يتم رفع الرسوم الجمركية على السلع المستوردة والمحلية من منافسات هذه السلعة نتيجة فارق التكلفة. (الموقع الرسمي للجمارك الجزائري: www.daouanes.dz :2023\05\17)

2- تسهيل حركة التبادل التجاري مع الدول الأخرى: ويتحقق ذلك من خلال ما يلي:

أ. تسهيل التبادل من خلال الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية والجماعية التي ترتبط بها الدولة.

ب. العمل بشكل متناسق وفعال مع المنظمة الجمارك العالمية ومنظمة التجارة العالمية من أجل تسهيل الجمركية.

ج. ايجاد وسائل التسجيل الإجراءات والتشريعات والعمليات الإدارية والمتطلبات اللازمة بهدف تكاليف والاختصار الزمن والأنشطة التي تقع على عاتق المتعاملين مع إدارة الجمارك.

د. تعتبر إدارة الجمارك مصدر البيانات والمعلومات إحصائيات التجارة الخارجية وتوفيرها للمستفيدين منها على المستوى الخارجي والمستثمرين.

3- رفع الإيرادات خزينة الدولة: يتحقق ذلك في تحقيق مورد مالي لخزينة الدولة من خلال استفادة الرسوم الجمركية المقررة في التعريفة الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى كضريبة المبيعات.

4- مكافحة التهريب: أن مكافحة التهريب يعتبر الدور الأساسي والمستقبلي للجمارك، حيث تقوم إدارة الجمارك ذا الدور كما يلي:

أ. من خلال مديرية مكافحة التهريب التي تسيير وتنظم دوريات المكافحة الجمركية التي تقوم بالكشف وضبط كل المحاولات التهريب في كافة الحدود الجمركية.

ب. من خلال النشاط باقي المديريات المعنية بالتهريب الضمني في الوثائق والمستندات كالتلاعب بالأعداد والأوزان أو البنود التعريفية. (جمال، 2013، ص54)

ج. عن طريق توقيع لاتفاقية جمركية ثنائية مع بعض الدول وتضمن تبادل المعلومات الجمركية التي تساهم في رفع كفاءة هذه الدوائر في مكافحة التهريب.

د. بتنسيق عمليات مكافحة التهريب على مستوى الدولي بالتعاون مع منظمة الجمارك العالمية.

المبحث الثالث: الجمارك وحماية الاقتصاد الوطني

إن التوجه الاقتصادي لكثير من الدول التي تعتمد على النفط، يركز في تحليلها على دراسة حماية الاقتصاد، فهو الشغل الشاغل على مستوى الهيئات والمؤسسات والحكومات، وهذا لما يترتب عليه من نتائج هامة في النمو الاقتصاد الدولي الاستقرار الاجتماعي، فأخذت كل دولة تضع لنفسها أسسا ومعايير لترسيخ هذا التوجه، فوضعت ضوابط عديدة، وتعتبر الجزائر من بين هذه الدول، حيث قامت بوضع برنامجا للإصلاح الاقتصادي تضمن الإصلاح الجمركي، بهدف حماية الاقتصاد الوطني من جهة، ومن جهة أخرى إرساء قواعد السوق وذلك بتحرير تجارتها الخارجية وفتح أسواقها للسلع والخدمات الأجنبية مع إعادة هيكلة نظامها الجمركي ليتماشى مع مرحلة العهد الجديد.

المطلب الأول: ماهية حماية الاقتصاد الوطني

قبل الخوض في تحديد ماهية حماية الاقتصاد الوطني يجدر التفريق بين مصطلحين يتم الخلط بينهما كثيرا وإدراج أحدهما بدلالة الآخر وهما الاقتصاد الوطني والاقتصاد القومي:

1-الاقتصاد الوطني: الاقتصاد الوطني هو السلوك المروج والمنظم للمستهلكين والشركات (الخاصة والعامة على حد سواء) ويتألف من تفضيل السلع أو الخدمات المنتجة في بلادهم أو في مجموعة البلاد التي تنتمي إليها. يمكن ممارسة الاقتصاد الوطني من خلال تحفيز وتشجيع المستهلكين على شراء السلع والخدمات المحلية أو من خلال تطبيق سياسة الحمائية التي تقتضي على حماية السلع وحماية السوق المحلي من المنافسة الأجنبية من خلال فرض الرسوم الجمركية أو الكوتا (حصة التوريد).

(موقع البرلمان النيوزيلندي: www.beehive.govt.nz، 2023\02\01)

2-تعريف الاقتصاد القومي: هو مصطلح يطلق على مجموعة من السياسات التي تؤكد على فكرة السيطرة المحلية على الاقتصاد والعمل وتكوين رأس المال، حتى لو تطلب ذلك فرض الرسوم الجمركية وغيرها من القيود على حركة العمالة والبضائع ورؤوس الأموال -في كثير من الأحوال- يعارض خبراء الاقتصاد القوميين العولمة ويتساءلون عن فوائد التجارة الحرة غير المقيدة، كما ومن الممكن أن يشمل الاقتصاد القومي مصطلحات اقتصادية كالسياسة الحمائية وإحلال الواردات. (الموسوعة العلمية (أرشيف نت): web.archive.org: 2023\02\01)

3-الحمائية المالية: هي شكل من أشكال الاقتصاد نشأ مؤخرا ويعني مقاومة استحواذ الشركات الأجنبية على السوق المحلي والتي تعتبر قيمة ذات أهمية كبيرة لاقتصاد البلاد.

4-حماية الاقتصاد الوطني (سياسة الحماية Protectionism): الحمائية هي سياسة اقتصادية لتقييد الواردات من البلدان الأخرى، من خلال أساليب مثل التعريفات الجمركية على البضائع المستوردة، وحصص الاستيراد، ومجموعة متنوعة من اللوائح الحكومية الأخرى. يزعم المؤيدون أن السياسات الحمائية، تحمي المنتجين والعاملين، في القطاع المنافس للاستيراد في البلاد من المنافسين الأجانب. ومع ذلك، فإنها تقلل أيضًا من التجارة، وتؤثر سلبًا على المستهلكين بشكل عام (من خلال رفع تكلفة البضائع المستوردة)، وتضر بالمنتجين، والعمال في قطاعات التصدير، سواء في الدولة التي تنفذ سياسات حمائية أو في البلدان المحمية ضدها.

المطلب الثاني: إجراءات حماية الاقتصاد الوطني (السياسات الحمائية)

تم استخدام مجموعة متنوعة، من السياسات لتحقيق الأهداف الحمائية، وتشمل التالي:

- تعد التعريفات الجمركية، وحصص الاستيراد، من أكثر أنواع السياسات الحمائية شيوعًا، التعريفة الجمركية، هي ضريبة مكوس مفروضة على البضائع المستوردة، تم فرض التعريفات الحديثة في الأصل، لزيادة الإيرادات الحكومية، وهي الآن مصممة في أغلب الأحيان لحماية المنتجين المحليين الذين يتنافسون مع المستوردين الأجانب، حصة الاستيراد، هي حد لحجم السلعة التي قد يتم استيرادها بشكل قانوني، وعادة ما يتم تأسيسها من خلال نظام ترخيص الاستيراد. (رضا، 2010، ص36)
- حماية التقنيات، وبراءات الاختراع، والمعرفة التقنية، والعلمية.
- القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر، مثل القيود المفروضة على استحواذ المستثمرين الأجانب، على الشركات المحلية.

- **الحواجز الإدارية**: تتهم البلدان في بعض الأحيان، باستخدام قواعدها الإدارية المختلفة (مثل سلامة الغذاء، والمعايير البيئية، والسلامة الكهربائية، إلخ) كوسيلة لإدخال الحواجز أمام الواردات.
- **تشريعات مكافحة الإغراق**: إغراق تجاري هو ممارسة الشركات التي تبيع لأسواق التصدير، بأسعار أقل مما تفرضه الأسواق المحلية. يزعم مؤيدو قوانين مكافحة الإغراق، أنهم يمنعون استيراد سلع أجنبية أرخص، من شأنها أن تتسبب في إغلاق الشركات المحلية. ومع ذلك، في الممارسة العملية، عادة ما تستخدم قوانين مكافحة الإغراق، لفرض الرسوم الجمركية على المصدرين الأجانب.
- **الإعانات المباشرة**: تُقدم الإعانات الحكومية (في شكل مدفوعات مقطوعة، أو قروض بفائدة منخفضة) إلى الشركات المحلية، التي لا يمكنها منافسة الواردات بشكل جيد. تهدف هذه الإعانات إلى «حماية» الوظائف المحلية، ومساعدة الشركات المحلية، على التكيف مع الأسواق العالمية. (www.douane.gov.dz n° 06 novembre 2012 , p06)
- **دعم الصادرات**: غالبًا ما تستخدم الحكومات إعانات التصدير، لزيادة الصادرات. يكون لدعم الصادرات الأثر المعاكس، لتعريفات التصدير لأن المصدرين يحصلون على الدفع، وهي نسبة مئوية أو نسبة من قيمة الصادرات . تزيد إعانات التصدير من مقدار التجارة، وفي بلد ذي أسعار صرف عائمة، يكون لها تأثيرات مشابهة لإعانات الاستيراد.
- **مراقبة سعر الصرف**: يجوز للحكومة التدخل في سوق الصرف الأجنبي، لخفض قيمة عملتها عن طريق بيع عملتها في سوق الصرف الأجنبي. سيؤدي القيام بذلك، إلى رفع تكلفة الواردات، وخفض تكلفة الصادرات، مما يؤدي إلى تحسن في ميزانها التجاري، ومع ذلك، فإن مثل هذه السياسة فعالة فقط على المدى القصير، حيث إنها ستؤدي إلى ارتفاع التضخم في البلاد على المدى الطويل، مما يؤدي بدوره إلى رفع التكلفة الحقيقية للصادرات وتقليل السعر النسبي للواردات. (جمال، 2013، ص34)
- **أنظمة البراءات الدولية**: هناك حجة للنظر إلى أنظمة البراءات الوطنية، باعتبارها عباءة لسياسات التجارة الحمائية على المستوى الوطني، يوجد طريقان لهذه الحجة: أحدهما عندما تشكل براءات الاختراع، التي يحتفظ بها بلد ما، جزءا من نظام ذي ميزة نسبية قابلة للاستغلال في المفاوضات التجارية ضد الآخر، والثاني حيث يمنح الالتزام بنظام عالمي للبراءات مكانة «المواطنة الصالحة» فهناك مزايا سمعة للدول التي يُنظر إليها على أنها متمسكة بأنظمة الملكية الفكرية. يمكن للمرء حضور المراجعات المختلفة لاتفاقيتي باريس وبرن والمشاركة في الحوار الأخلاقي العالمي حول الحاجة إلى حماية ثمار العمل الخرافي والعبقرية المبتكرة، مع العلم طوال الوقت أن نظام الملكية الفكرية المحلي للفرد، كان سلاحًا حمائيًا مفيدًا.

في الساحة التجارية الحديثة، تم تسمية العديد من المبادرات الأخرى إلى جانب التعريفات الجمركية الحمائية. على سبيل المثال، يرى بعض المعلقين، مثل جاغديش بهاجواتي، جهود البلدان المتقدمة في فرض معايير العمل أو البيئة الخاصة بهم على أنها حمائية أيضا، ويتم فرض إجراءات تقييدية لإصدار الشهادات على الواردات في ضوء ذلك.

علاوة على ذلك، يشير آخرون إلى أن اتفاقيات التجارة الحرة تحتوي غالبًا على أحكام حمائية مثل الملكية الفكرية، وحقوق النشر، وقيود براءات الاختراع، التي تستفيد منها الشركات الكبرى. تقيد هذه الأحكام التجارة، في الموسيقى، والأفلام، والمستحضرات الصيدلانية، والبرامج، وغيرها من المواد المصنعة للمنتجين، ذوي التكلفة العالية مع تحديد حصص من المنتجين، ذوي التكلفة المنخفضة إلى الصفر.

(*New York Times*, April 24, 2015)

شكل (02): الإجراءات المكملة لحماية الاقتصاد الوطني (التدابير غير التعريفية)

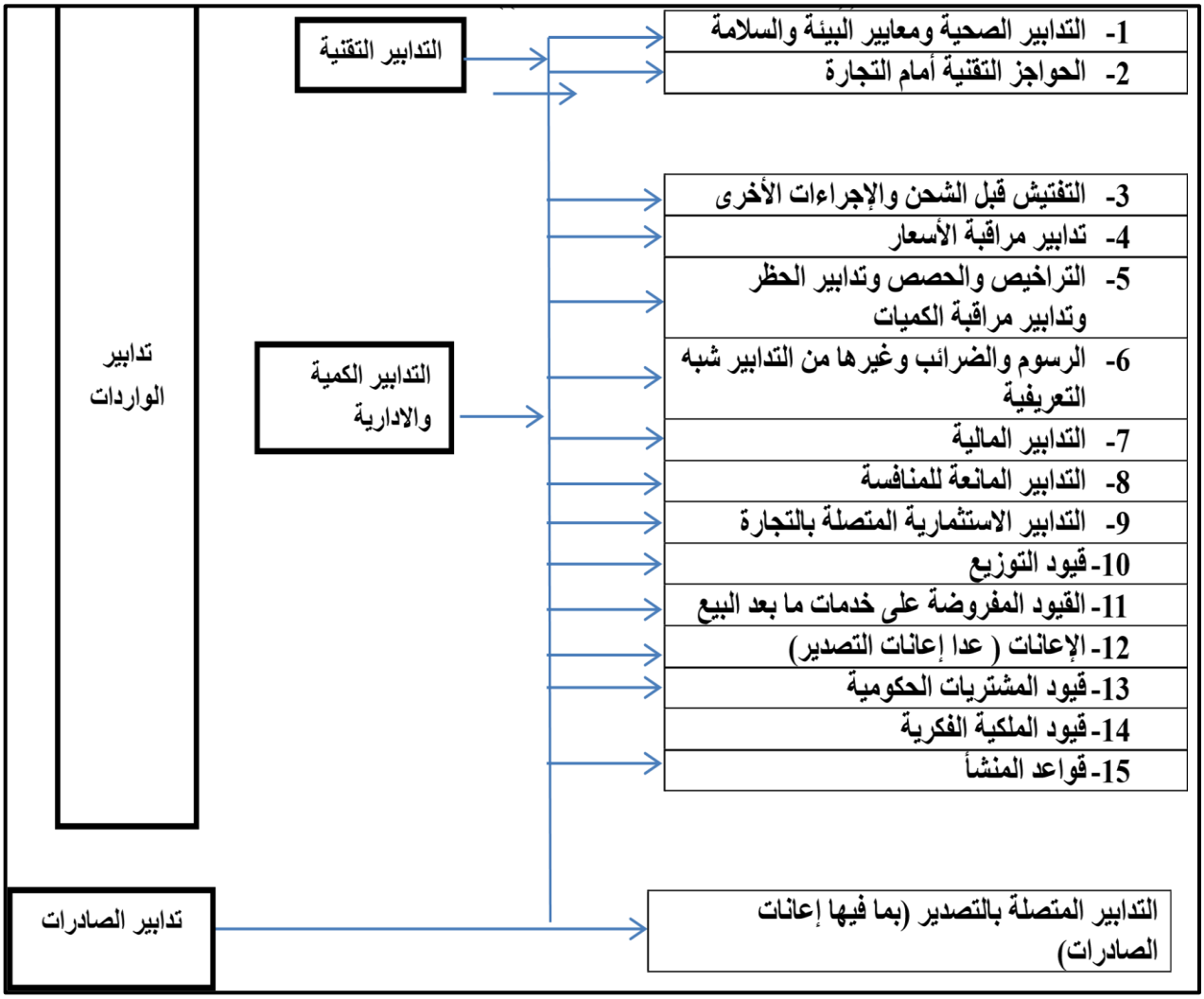

Source: New York Times (April 24, 2015)

وفقًا للمؤرخين الاقتصاديين، فندلي، وأوروورك، هناك إجماع في الأدبيات الاقتصادية، على أن حماية القتصاد الوطني عبر (السياسات الحمائية)، في فترة ما بين الحربين "أضرت بالاقتصاد العالمي عمومًا، على الرغم من وجود جدل حول ما إذا كان التأثير كبيرا أم صغيرا.

جادل المؤرخ الاقتصادي، "بول بيروش" بأن الحماية الاقتصادية، كانت مرتبطة إيجابيًا، بالنمو الاقتصادي والصناعي، خلال القرن التاسع عشر .على سبيل المثال، بلغ نمو الناتج القومي الإجمالي في أوروبا في منتصف القرن (حيث كانت التعريفات في أدنى مستوياتها) متوسطها 1.7٪ في السنة، في حين بلغ متوسط النمو الصناعي 1.8٪ في السنة. ومع ذلك، بلغ معدل نمو الناتج القومي الإجمالي خلال الحقبة الحمائية، 2.6 في المائة في المتوسط، في حين نما الناتج الصناعي بنسبة 3.8 في المائة سنويًا، أي ضعف ما كان عليه خلال الحقبة السابقة المتمثلة في انخفاض التعريفات الجمركية والتجارة الحرة، كما وجدت إحدى الدراسات، أن التعريفات الجمركية المفروضة على السلع المصنعة، تزيد من النمو الاقتصادي، في البلدان النامية، ويظل تأثير النمو هذا حتى بعد إلغاء التعريفات. (عطا الله، 2016، ص67)

وحسب للخبراء الاقتصاديين، دارتموث، دوغلاس إيروين، "لا يمكن إنكار وجود علاقة بين الرسوم الجمركية المرتفعة والنمو في تلك الفترة، لكن العلاقة ليست سببية، لا يوجد سبب للاعتقاد بالضرورة بأن حماية الواردات كانت سياسة جيدة لمجرد أن النتيجة الاقتصادية كانت جيدة: كان من الممكن أن تكون النتيجة مدفوعة بعوامل لا علاقة لها بالتعريفات، أو ربما كانت أفضل في غياب الحماية، "علاوة على ذلك، كتب إيروين أن "القليل من المراقبين، جادلوا بصراحة بأن التعريفات المرتفعة، تسببت في هذا النمو".

وفقًا للمؤرخ الاقتصادي، في أوكسفورد كيفين أوروورك، "يبدو واضحًا أن الحماية كانت مهمة لنمو الصناعات التحويلية الأمريكية في النصف الأول من القرن التاسع عشر؛ لكن هذا لا يعني بالضرورة أن التعريفة كانت مفيدة لنمو الناتج المحلي الإجمالي، غالبًا ما يشير إلى التصنيع الألماني والأمريكي خلال هذه الفترة كدليل لصالح وضعهم، لكن النمو الاقتصادي يتأثر بعدة عوامل أخرى غير السياسة التجارية، ومن المهم السيطرة عليها عند تقييم الروابط بين التعريفات والنمو". (المجلة الالكترونية بي: www.piie.com: 2023\02\02)

الحمائية التجارية – Trade protectionism: ظهرت هذه النظرية في الوقت نفسه الذي ظهرت فيه نظريات حرية التجارة الدولية، أي منذ بدايات نشوء النظام الرأسمالي، وكانت بمثابة رد فعل على سعي الدول الأكثر تطورا آنذاك لغزو أسواق الدول الأقل تطورا، فرأت هذه الأخيرة ضرورة حماية اقتصادها الوطني من المنافسة الأجنبية باتباع سياسة حمائية.

يقصد بسياسة الحماية كل سياسة يتم تبنيها من قبل الدولة لحماية الصناعات المحلية من خطر منافسة الواردات الأجنبية، وعليه فإن المبدأ الأساسي هو استخدام الدولة سلطتها العامة للتأثير بطريقة أو بأخرى على اتجاه المبادلات الدولية أو على حجمها، أو على الطريقة التي تسوى هذه المبادلات بها أو علة هذه العناصر مجتمعة، ولقد رأى كينز J.M.Keynz رائد مدرسة الاقتصاد الكلي الحديثة أنَّه يتعين على كل دولة في سبيل التحرر من ضغوط التجارة الدولية أن تلجأ ليس فقط لتغيير سعر صرف عملتها، وإنما أيضا تفرض قدر من الرسوم الجمركية، الأمر الذي يمكنها من إقامة سياسة وطنية مستقلة تكون قادرة على استيعاب مشكلة البطالة وتحقيق التوظيف الكامل.

المطلب الثاني: السياسة الحمائية التجارية ومبرراتها

أولا– مبدأ السياسة الحمائية التجارية:

وتسمى أيضا سياسة تقييد التجارة الخارجية، وقد ظهرت في نفس الوقت الذي ظهرت فيه نظريات حرية التجارة حيث أن أنصارها أصبحوا يرون ضرورة تقييد التبادل مع الخارج لاسيما استيراد السلع الأجنبية قصد حماية السلع الوطنية مع المنافسة الخارجية, لقد انتشرت هذه السياسة بكثرة في كل مكان خلال النصف الأول من القرن العشرين ولاسيما خلال الانهيار الاقتصادي الكبير في الثلاثينات وبعد الحرب العالمية الثانية بذلت الدول المتقدمة صناعيا جهود مشتركة للحد من عقبات التجارة الدولية وذلك بتشجيع من الولايات المتحدة الأمريكية في إطار الاتفاق حول التعريفات الجمركية التجارية (GATT)، هذه السياسة تعرف على أنها حماية البلد للمنتجين المحلين من المنافسة الأجنبية، (البكري، 2000، ص85) فتنفذ عن طريق تبني الدولة لمجموعة من القوانين والتشريعات، واتخاذ الإجراءات المنقذة لها بقصد حماية سلعها وسوقها المحلية من المنافسة الأجنبية، إن أهم ما تعتمد عليه الدولة في هذه السياسة هو فرض الرسوم الجمركية على الواردات، إضافة إلى وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية. (بطاطاش، 2018\2019، ص20)

ثانيا– حجج أنصار مبدأ الحماية في التجارة الدولية:

يستند أنصار الحماية لتبرير سياستهم المفيدة للتجارة الخارجية، إلى مجموعة من الحجج بعضها اقتصادي وبعضها غير اقتصادي، وذلك لأن الاعتبارات الاقتصادية ليست المعيار الوحيد لتحرير النشاط التجاري أو لتقييده، بل تتداخل في ذلك اعتبارات سياسية وأخرى اجتماعية يجب على الدولة أن تراعيها، ويمكن إجمال أنصار حجج الحماية في:

1. الحجج الاقتصادية:

1-1- حماية الصناعات الناشئة: تعتبر هذه الحجة أقوى الحجج التي تبرر التدخل في التجارة الخارجية، وتعنى بحماية الصناعات الحديثة التي قد تنافسها السلع المستوردة فتقوم أدوات الحماية من التصدي للسلع الأجنبية، وأول من نادى بحماية الصناعات الناشئة الأميركية من السلع الانجليزية هو الأميركي (الكسندر هاملتون) عام 1791، ثم تبعة الألماني (فريدريك ليست) عام 1840 عندما نادى بحماية الصناعات الألمانية على الأقل في مراحلها الأولى، وترجع أسباب حماية الصناعات الناشئة إلى: **(المرزوك، د س، ص90)**

- **الحماية من العمل الرخيص:** قد يكون العمل الرخيص سببا رئيسا في انخفاض التكاليف ومن ثم الأسعار، فتعمل الدولة على التدخل لحماية منتجاتها من منافسة الدول ذات العمل الرخيص.
- **دعم وحماية الاقتصاد الوطني:** وتتمثل هذه الحماية باتخاذ الوسائل التي تمنع من ممارسة الإغراق من قبل الدول الأخرى، الأمر الذي يؤدي بدوره الى انكماش أو اضمحلال بعض الصناعات الوطنية.
- **تحسين معدلات التبادل التجاري:** يعرف هذا المعدل بأنه قدرة وحدة الصادرات على شراء وحدة الواردات، وعليه فان فرض التعريفة مثلا على السلع المستوردة سيؤدي الى رفع أسعارها وتقليل استيرادها، وهذا قد يدفع الدولة المصدرة الى تخفيض أسعار سلعتها لكي تحافظ على نفس المستوى من التصدير فتتحسن عندئذ معدلات التبادل لصالح الدولة الأولى.
- الحماية ضرورية لأنها تمكن الدولة من إنتاج بعض السلع التي يتعذر الحصول عليها في فترات الحرب وحيت تتقطع سبل التبادل الخارجي، إذ أن الحماية تمكن من تحقيق الاستقلال الاقتصادي، وعدم الاعتماد على الخارج في سد الحاجيات الأساسية.

1-2- الحماية كمصدر من مصادر ايرادات الدولة: تشكل الرسوم الجمركية في الكثير من البلدان موردا أساسيا من موارد الدولة، فالتعريفة الجمركية في رأي أنصار هذه السياسة وسيلة سهلة للحصول على الإيرادات وتعزيز المالية العامة للدولة، وتؤدي الحماية إلى تنويع الانتاج وحماية أمن الدولة في الداخل والخارج، فيؤدي تنوع الانتاج إلى أن الدولة تقلل من اعتمادها على العالم الخارجي في تصريف منتجاتها، وفي الحصول على بعض حاجياتها وبذلك فالحماية تقلل من التقلبات الاقتصادية، فلا تصبح الدولة تحت رحمة الأسواق الأجنبية.

1-3- الحماية تؤدي إلى معالجة البطالة: بفعل الحماية التي توفرها الدولة لصناعتها ضد المنافسة الأجنبية التي تهدد بالإفلاس، وبالتالي تسريح العمال، كما قد تلجأ الحكومات للحماية للحفاظ على صناعات معينة وحماية الصناعات القديمة والمتآكلة، أو للحفاظ على ندرة العملة الأجنبية أو تصحيح ميزان المدفوعات، أو لحماية الصناعات الوليدة حتى تتمكن من المنافسة عالميا. (خروف، 2016، ص14)

2- الحجج غير الاقتصادية: نذكر منها

- حماية أمن الدولة.
- المحافظة على المنتوج الوطني.
- الحماية تجعل الدول تقيد علاقاتها التجارية مع الخارج حتى تحافظ على تقاليد شعبها الفكرية والاجتماعية والهوية الوطنية.
- الاستقلالية: تساهم الحماية في الاستقلال الاقتصاد الوطني، فمثلا في حالة حدوث أزمات لا تجد الدول متأثرة بالاقتصاد العالمي.

ويتم تطبيق سياسة الحماية التجارية من خلال خفض الضرائب للاستثمارات المحلية وزيادة التعريفة الجمركية على السلع المستوردة لإضعاف قيمتها التنافسية مع نظيراتها المحلية، تقنين حصص الواردات من السلع الأجنبية المنافسة للسلع المحلية، التأكد من مطابقة السلع المحلية لمعايير الجودة العالمية، الدعم الحكومي من خلال خفض تكاليف الانتاج والضرائب على الاستثمارات المحلية بهدف خفض الأسعار وتشجيع الطلب على السلع المحلية.

ثالثا- شروط نجاح سياسة الحماية التجارية:

لكي تكون هذه الساسة مقبولة وناجحة يجب أن تتصف بما يأتي:

- أن تكون الحماية مؤقتة وليست دائمة.
- أن تكون معتدلة ولا يتضرر منها المستهلك كثيرا.
- أن تكون الصناعة المحمية من الصناعات التي تتوفر لها فرص النجاح. (نعيمة، 2016، ص31)

إن الوقائع التاريخية أثبتت صعوبة تحقق هذه الشروط بالكامل، إذ إن بعض أصحاب المشروعات المحمية اخذوا يطالبون الدولة بإبقاء الحماية بل وزيادة حدتها الأمر الذي أضر كثيرا بفرص تحسين المنتجات المحمية وتقليل تكاليفها لأنها تستند الى السياسات الحموية التي قد تقتل روح التطوير والتحسين المستمرين وهما أساس النجاح لأي مشروع إنتاجي.

ليست هناك بلدان تمارس تجارة دون قيود إطلاقا في الوقت الحالي، وكل الدول الموجودة اليوم فرضت في مرحلة من تاريخها الحديث قيودا شديدة على التجارة، وحاليا تتفاوت البلدان في حدة القيود، لكن لكي يكون تدخل الدول ناجحا، لابد أن يكون جزئيا، بمعنى أن تتدخل الدولة في القطاعات التي لا يستطيع أو لا يرغب القطاع الخاص العمل

بها، وهو ما يعني أن تترك الدولة للقطاع الخاص المجالات التي يمكن أن يعمل بها بكفاءة. (معجم الموسوعة السياسية: www.political-encyclopedia.org/dictionary، 31\01\2023)

رابعا– أهداف حماية الاقتصاد الوطني:

الهدف منها هو دعم النشاط الاقتصادي وتعزيز تماسك الجماعة، حيث اعتبرها أنصار الاقتصاد الوطني كنوع من أنواع الدفاع عن النفس فيما يخص المصالح الاقتصادية المحلية (الوطنية أو الدول المتحالفة اقتصاديا) تعد المحاولات لمنع المنافسة الأجنبية أو الاستحواذ على الشركات المحلية مظهر من مظاهر الاقتصاد الوطني، وتُضرب فرنسا كمثال، حيث كانت الوطنية الاقتصادية تمثل الأساس الجذري المستخدم في شؤون كل من شركات: بيبسيكو–دانون، ميتال–أغسالور، GDF سياز (شركة الفاز الفرنسية)، أما في الولايات المتحدة، روّجوا للاقتصاد الوطني عن طريق الملصقات إذ كُتب على بعض منها "كن أمريكياً واشتر المنتجات الأمريكية".

خامسا– الانتقادات الموجهة لسياسات الحماية:

تفضيل المستهلك للسلع الوطنية يُعطي السوق المحلي قوة أكبر ويمنح المنتجين المحليين القدرة على رفع الأسعار والحصول على مزيد من الأرباح. إذ تُعطى هذه الصلاحية فقط للشركات التي تُنتج سلعها محلياً، المستهلكون الذين يفضلون المنتجات المحلية قد ينتهي بهم الأمر إلى استغلالهم من خلال زيادة ربحية المنتجين، على سبيل المثال: سياسة الحمائية في أمريكا فرضت الرسوم الجمركية على السيارات الأجنبية مما أعطى المنتجين المحليين (شركة فورد وجينيرال موتورز) قوة في السوق؛ إذ سمحت لهم برفع أسعار السيارات مما أثر سلباً على المستهلكين الأمريكيين الذين قُدّمت إليهم أقل الخيارات بأعلى الأسعار.

يمكن للسلع المنتجة محلياً أن تحصل على أسعار أفضل إذا تبين تفضيل المستهلك لها، مما يحفز الشركات لعرض البضائع الأجنبية كما لو كانت محلية في حال كانت أرخص منها ثمناً. تعد هذه الإستراتيجية قابلة للتطبيق وذلك لكون الخط الفاصل بين السلع أجنبية الصنع والمحلية هو خط ضبابي غير واضح، مع توسع سلاسل التوريد عالمياً، ما زال مصطلح المنتجات المحلية غير واضح، على سبيل المثال: بينما هناك سيارات تم تجميعها في أمريكا نجد أنه قد تم صنع محركها في بلد آخر كالصين، علاوةً على ذلك قد يكون المحرك مصنوعاً في الصين والقطع المكونة للمحرك قد تكون مستوردة من عدة بلدان أخرى، وقد تأتي المكابس من ألمانيا وشمعات الإشعال من المكسيك، وما يُكوّن تلك القطع قد يأتي من بلدان أخرى وهكذا.

(web.archive.org: 01\02\2023، كذلك: www.waynackmachine.org، 26\06\2017)

المطلب الثالث: مظاهر الحمائية على الإجراءات الجمركية

تختلف الآثار التي تولدها السياسات الحمائية على الدول، النامية منها والمتقدمة، من مظاهر القيود الحمائية:

- تطبيق رسوم جمركية إضافية على الواردات؛
- فرض رسوم لإغلاق السوق الوطنية على الواردات.

تجدر الإشارة إلى إن هناك مظاهر جديدة بدت في سماء الاقتصاد العالمي باستخدام الإجراءات الحمائية الجديدة، وتتمثل أهم مظاهر حماية الاقتصاد في: (فاضل، 2020، ص19)

- التركيز على دراسة التغيرات الاقتصادية لتطبيق إجراءات جمركية من خلال ذلك؛
- الثقة في تنمية الاقتصاد؛
- تطبيق الحماية الاقتصادية دون لجوء دولة للتعاون مع دول أخرى (العمل بشكل منفرد)؛
- بقاء الأسواق مفتوحة أمام الواردات؛
- ضعف التحكم في تطوير التنمية الاقتصادية؛
- تأسيساً على ما تقدم، حماية الاقتصاد لا تعني الانغلاق على الداخل بل استغلال فرص الأسواق الخارجية موازاةً مع تقليل فرص اضطراب الاقتصاد الوطني؛
- فرض تعريفات جمركية إضافية للدول التي تسعى لتطبيق سياسة حماية الاقتصاد الوطني.

خلاصة الفصل

تعتبر إدارة الجمارك كوسيط بين الهيئات الداخلية والخارجية وذلك من خلال تحصيلها لمختلف الحقوق والرسوم الجمركية المتعلقة بالسلع عند الاستيراد والتصدير والتي تعمل على تمويل خزينة الدولة والتي تعتبر مصدر هام في تمويلها وهذا أدى بالدولة إلى إجراء بعض التعديلات والإصلاحات على قطاع الجمارك للرفع من الإيرادات منها الإعفاءات الجمركية المختلفة المتعلقة بالاستيراد، دور الجمارك في حماية الاقتصاد الوطني يعتبر أمرًا حيويًا للعديد من الدول، تعد الجمارك هي الهيئة المسؤولة عن تنفيذ القوانين والسياسات المتعلقة بالتجارة الدولية والحدود، وتشمل مهام الجمارك حماية الاقتصاد الوطني على النحو التالي:

– فرض الرسوم والضرائب الجمركية: تقوم الجمارك بفرض الرسوم والضرائب على السلع والخدمات المستوردة والمصدرة. يتم استخدام هذه الرسوم والضرائب لحماية الصناعات المحلية وتعزيز الإنتاج المحلي.

– مراقبة التجارة الدولية: تعمل الجمارك على مراقبة وفحص البضائع المستوردة والمصدرة للتأكد من توافقها مع القوانين والمعايير المحلية والدولية. يتم ضبط ومنع التجارة غير المشروعة أو الممنوعة والمنتجات المزيفة أو ذات الجودة المنخفضة.

– حماية الأمن الوطني: تلعب الجمارك أيضًا دورًا في حماية الأمن الوطني من خلال منع دخول السلع ذات الصلة بالأمن القومي أو المواد الخطرة أو المحظورة. تتعاون الجمارك مع الجهات الأمنية الأخرى لمكافحة التهريب والتجارة غير الشرعية وتهديدات الإرهاب.

– تعزيز الصناعات المحلية: يمكن للجمارك تطبيق سياسات وإجراءات تحفيزية لحماية الصناعات المحلية وتشجيع الإنتاج المحلي. يمكن أن تشمل هذه الإجراءات فرض رسوم وحواجز جمركية على المنتجات المستوردة التي تتنافس مع المنتجات المحلية.

– جمع الإيرادات: تشكل الرسوم والضرائب.

إن الدور الذي تلعبه الجمارك في حماية الاقتصاد الوطني، يمكن أيضًا أن تسهم في جمع الإيرادات الحكومية. عند فرض الرسوم والضرائب الجمركية على السلع المستوردة، يتم جمع الأموال من هذه الرسوم وتحويلها إلى خزينة الدولة. تلك الأموال يمكن استخدامها لتمويل الخدمات العامة والمشاريع الحكومية المختلفة، مثل بناء البنية التحتية، تعزيز التعليم والصحة، ودعم القطاعات الحيوية الأخرى في الاقتصاد.

الإطار الميداني

تمهيد:

بعد عرض للإطار النظري حول الجمارك وآلية حماية الاقتصاد الوطني، لا بد من التطرق لنموذج وهو إدارة الجمارك الجزائرية وعرض أهم مخرجات والأدوار الفاعلة في حماية الاقتصاد الوطني، وهذا سيكون محتوى هذا الفصل، بشكل نظري باعتبار أن هذا النوع من المواضيع يصعب معالجتها من وجهة نظر ميدانية، حيث كانت هناك محاولات كثيرة لتدعيم الدراسة بإحصاءات وبيانات إلا أن أغلبها كانت قديمة، كما أننا وجدنا صعوبة في طلب إحصاءات خاصة بإنجاز إدارة الجمارك على مستوى ولاية بسكرة دون أن نذكر المدة اللازمة لجمع وتلخيص ثم تحليل المعلومات وتفسيرها، لكن رغم ذلك فإن استعراض الأدوار والقرارات التي تتبناها الجمارك الجزائرية يعد كافيا لمعالجة إشكالية الدراسة المطروحة.

المبحث الأول: جهاز الجمارك الجزائرية

قبل التطرق لدور الجمارك الجزائرية في حماية الاقتصاد الوطني، لا بد من تعريف هذا الجهاز لفهم مختلف أجهزته وآلية سيره وعمله، وذلك من خلال مطلبين وهما التعريف بالجمارك الجزائرية ثم الهيكل التنظيم لها.

المطلب الأول: تعريف بالجمارك الجزائرية

الجمارك جهاز إداري وتنظيمي تابع لوزارة المالية يتولى تنفيذ ورسم السياسة الجمركية لها بناء على الأوامر والتعليمات التي تصدرها الحكومة وفق إطار قانوني وتعليمات محددة وُضعت من قبل الدولة بما يكفل تحقيق المصلحة العليا للبلاد من حيث حماية الاقتصاد الوطني والرقابة على الواردات والصادرات ودعم الصناعات المحلية وبناء الأمن الاجتماعي وذلك من خلال مكافحة التهريب والمخدرات والرقابة على السلع والأشخاص بما يكفل تحقيق إيراد مالي للدولة وحماية أمنها.

وتعد الجمارك الجزائرية أداة فعالة لضبط الاقتصاد بصفة عامة، وضبط التجارة الخارجية بصفة خاصة، كما تسهر بكامل أعضائها على تطبيق القوانين واختراع التشريعات التي تنضم المبادلات الاقتصادية وتحركات الأشخاص ووسائل النقل البرية والبحرية وكذا الجوية من وإلى الخارج، وتنص المادة 28 و29 من قانون الجمارك أن الجمارك عبارة عن جهاز إداري يعمل على تطبيق واحترام التشريعات التي جاء بها القانون الجمركي التي تنظم المبادلات التجارية وتحركات الأفراد، فهي تمارس عملها في سائر الإقليم الجمركي وفق الشروط المحددة في هذا القانون، إذ أنها تنظم منطقة خاصة للمراقبة على طول الحدود والبرية، وتشكل هذه المنطقة النطاق الجمركي، والنطاق الجمركي الجزائري يشتمل على:

- منطقة بحرية تتكون من المياه الإقليمية كما هي محدودة في التشريع المعمول به.
- منطقة برية تمتد على الحدود البحرية من الساحل إلى خط مرسوم على بعد 30 كلم من الشاطئ وعلى الحدود البرية من حد الإقليم الجمركي إلى خط مرسوم على بعد 30 كلم منه.
- يمكن تمديد عمق المنطقة البرية من النطاق الجمركي بقياس متغير إلى غاية 60 كلم وبذلك بموجب قرارات يتخذها وزير المالية بعد أخذ رأي وزير الدفاع الوطني ووزير الخارجية.

والجمارك مصلحة عمومية ذات طابع إداري توضع تحت وصاية وزارة المالية وإطار عملها واسع حيث تتدخل في كل عمليات التجارة الخارجية وذلك بمراقبتها كل الصادرات والواردات.

كما أن الجمارك الجزائرية عبارة عن إدارة عامة تسهر عند الاستيراد والتصدير على تطبيق التشريع الخاص بالتجارة الخارجية والتشريع الذي يضبط العلاقات المالية مع الخارج ومراقبة ذلك. ونشير إلى أن الجمارك في اللغة العربية معنيان:

- الأول: ما يؤخذ على البضائع التي تقطع حدود البلاد من اقتطاعات خروجها ودخولها... تُعرف بالمكوس سابقا، وتسمى الضرائب أو الحقوق والرسوم حاليا.
- الثاني: دائرة أو مصلحة مكلفة بمراقبة الحدود وحماية الاقتصاد واستيفاء الحقوق والرسوم على البضائع التي تقطع الحدود، سواء من خلال الاستيراد أو التصدير. (مراح وعامري، 2022، ص7)

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للجمارك

تعتبر المديرية العامة للجمارك تابعة لوزارة ومسيرة من طرف مدير العامة يعين بموجب مرسوم تنفيذي باقتراح من وزير المالية، بحيث يقوم بتسيير والتوجيه في المديرية والتنسيق بين مختلف المصالح، ويقوم بتمثيل والتوقيع في الاتفاقيات الدولية في الميدان الجمركي ويساعد في أداء مهام مدراء لدراسات مكلفون حسب اختصاصهم بالإشراف على مديريات للدراسات وهي:

- مديرية الدراسة المكلفة بمتابعة البرامج وتنفيذها.
- مديرية الدراسة المكلفة بتنظيم المناهج.
- مديرية الدراسة المكلفة بالاتصال والعلاقات العامة.
- مديرية الدراسة المكلفة بقضايا الخاصة.

وتتضمن مديرية العامة للجمارك المصالح المركزية ومصالح الخارجية:

2-1- المصالح المركزية هي: عبارة عن مديريات وظيفة تقع تحت مراقبة وسلطة مدير الإدارة العامة للجمارك التي تتكفل بأعداد تشريع القوانين الجمركية على الدخول والخروج البضائع من والى الإقليم الجمركي، ويتضمن المصالح المركزية ما يلي:

2-1-1-مديرية التشريع والتنظيم والتقنيات الجمركية: تتمثل مهامها في تشريع القوانين والتنظيم وحسن تطبيقه والسهر على مراقبة المبادلات الخارجية وتضم المديريات الفرعية التالية:

أ. المديرية الفرعية للتشريع والتنظيم والتي تتكون من:

- مكتب التشريع.

- مكتب التنظيم.
- مكتب التحليل والتنسيق.

ب. المديرية الفرعية لمراقبه التجارة الخارجية ومبادلات تكون من:

- مكتب مراقبة التجارة الخارجية.
- مكتب مراقبة الصرف.
- مكتب مراقبه المبادلات.

ج. المديرية الفرعية للتنظيم مراكب التقنيات الجمركية التي تتكون من:

- مكتب الأنظمة الجمركية التجارية.
- مكتب الأنظمة لجمركية الصناعية.
- مكتب الأنظمة الجمركية الخاصة.

2-1-2- مديرية المنازعات: تتمثل مهامها في تطبيق القوانين وترك القرار للمحكمة أي تسيير ملفات المنازعات القائمة بين إدارة الجمارك ومتعاملين معها، وتضم المديريات الفرعية التالية:

أ. المديرية الفرعية للمنازعات والتي تتكون من:

- مكتب العمليات؛
- مكتب الإحصائيات ومتابعة القضايا التنازعية.

ب. المديرية الفرعية لدراسة القضايا المتنازع فيها وأحكام القضاء: وتتكون من:

- مكتب الطعن والنقض؛
- مكتب تحويلات ملكيه البضائع؛

ج. المديرية الفرع لتغطية المنازعات.

2-1-3- مديرية مكافحة الغش والتهريب: تتمثل مهمتها في محاربة الغش والتهريب التجارة غير المشروعة ومراقبة وثائق الخاصة للمهربين على مديريات الفرعية.

أ. **المديرية الفرعية لمرتبة المستندات:** وتضم المكاتب التالية

- مكتب تصنيف المراقبات؛
- مكتب مراقبة تسوية مواد الأولية ومنتوجاتها؛
- مكتب التعاون فيما بين المصالح.

2-1-4- مديرية القيمة الجبائية: وتتمثل مهمتها في تحصيل وتحديد الحقوق والرسوم وتطبيق قانون التعريفية الجمركية وتحديد التقاربي للسعر الموجود في السوق، وهذا لتفادي أخطاء المصالح الجمركية، وتضم هذه المديرية المديريات الفرعية التالية:

أ. المديرية الفرعية للقيمة لدى الجمارك تنظيم:

- مكتب التشريع والتنظيم والطعون.
- مكتب تحليل وتوزيع المعطيات والمعلومات.

ب. المديرية الفرعية الجبائية والتعريفية:

- مكتب التعريفية؛
- مكتب الامتيازات الجبائي وموطن الأصل.

2-1-5- مديرية الموارد البشرية: مهمتها استخدام الموارد البشرية، تتكون من:

أ. المديرية الفرعية للمستخدمين:

- مكتب تسيير الأملاك.
- مكتب مراقبة التسيير.
- مكتب المنازعات والتأديب.
- مكتب النشاط الاجتماعي.

ب. المديرية الفرعية للتنظيم والتسيير كفاءات المهنية وتتضمن:

- مكتب التنظيم ونماذج التسيير.
- مكتب متابعة تسيير الكفاءات والمهن.

ج. المديرية الفرعية للمرفق وتتضمن:

- مكتب الانضباط لمصالح الفرق.
- مكتب التحليلات والخلاصات.
- مكتب متابعة تسيير مصالح الفرق.

2-1-6- مديرية الوسائل الإمدادية والمالية: مهمتها تكمن في مراقبة نفقات الجمارك وتزويد مصالحها بكافة الوسائل الإمدادية والمالية وتضم المديريات الفرعية التالية:

أ. المديرية الفرعية للميزانية والمحاسبة:

- مكتب النفقات الخاصة بالمستخدمين.
- مكتب النفقات الخاصة بالعتاد.
- مكتب تقدير الميزانيات متابعة التعويضات.

ب. المديرية الفرعية للصفقات والإنجازات وتضم:

- مكتب البرامج.
- مكتب الصفقات.
- مكتب الانجازات الهياكل القاعدية الأساسية.
- مكتب الجمركة.

ج. المدير الفرعية للوسائل العامة وتضم:

- مكتب الانضباط التقسيم.
- مكتب تسيير التراث.
- مكتب القضايا العامة.

2-1-7- مديرية المراقبة الجمركية للمحروقات: تعتبر حديثة التكوين تقوم بمراقبة حركة المحروقات ومتابعتها وتضم المديريات الفرعية التالية:

أ. المديرية الفرعية الجمركية للمحروقات: وتضم:

- مكتب الجبلية
- مكتب الحضور التقني

ب. المديرية الفرعية لمراقبة ومتابعة حركة المحروقات: تضم:

- مكتب التوثيق.
- مكتب مراقبة ومتابعة حركة المحروقات.

2-1-8- مديرية التكوين: لها دور في تكوين وإدارة الموارد البشرية للوظائف الجمركية وتتكون من المديريات الفرعية التالية:

ا- المديرية الفرعية للتكوين والإعداد وتتضمن:

- مكتب الامتحانات والمسابقات.
- مكتب المفتشية البيداغوجية.
- مكتب تسيير التكوين الاعدادي ومتابعة المتربصين.

ب –المديرية الفرعية للتحسين والإعداد:

- مكتب تنفيذ البرامج ومتابعة التكوين.
- مكتب التنسيق مع مدارس الجمارك.
- مكتب التحاليل.

2–1–9– مديرية الوقاية ولأمن: تكمن مهمتها في توفير الامن والاطمئنان في نفوس المواطنين والمصالح الجمركية وحراس المديرية العامة للجمارك، وضمان سلامة المواطنين والمتعاملين مع إدارة المديرية العامة للجما رك ومع بعض دخول المتربصين ويضم:

أ. المديرية الفرعية لأمن الممتلكات.

ب. المديرية الفرعية لأمن المستخدمين.

2–2– المصالح الخارجية: إضافة إلى المصالح المركزية هناك مصالح خارجية التي تعتبر كهيئة خارجية من المديرية العامة للجمارك من الناحية المركز، لكنها تابعة لها تحت الإشراف المباشر للمدير العام، وتشمل هذه المصلحة المديريات الفرعية الخارجية، المراكز ومدارس الجمارك:

3–2–1– المصالح الفرعية الخارجية:

- مديرية جهوية؛
- مفتشيات الأقسام؛
- مكاتب الجمارك؛
- مفتشيات رئيسية حسب الفرق.[i]

أ. المديريات الجهوية: تقع سلطة كل مديرية جهوية تحت مدير جهوي، والذي يتولى المهام:

– السهر على تطبيق القوانين والتنظيمات والتوجيهات المقدمة من طرف مدير العام للجمارك.

– تنشيط وتحفيز المصالح الجمركية الموجودة في عدة ولايات.

– تنظيم وتحفيز وتنسيق ومراقبة عمل المصالح.

---

i – حسن بلخير، دور الجمارك في ترقية المبادلات التجارية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، 1991–1992، ص21.

- دعم المصالح الجمركية بالوسائل البشرية والمالية.

إضافة الى ذلك يقوم المدير الجهوي بالتمثيل المديرية العامة للجمارك في دائرة الاختصاص، وكذا مساعدة رؤساء المكاتب ورؤساء مفتشيات الأقسام وذلك في حدود الدائرة الاختصاص الإقليمية.

ب. مفتشيات الأقسام: كذلك يساعد المدير الجهوي على مستوى الولايات مفتشيات الأقسام أين يطلع رئيس مفتشية القسم بصلاحيات في الميدان الجمركي في حدود دائرة اختصاصه الإقليمي، حيث يتكفل بالمهام التالية:

– يدير مصالح العمليات التجارية المنظمة في المكاتب الجمركية، ومصلحة المراقبة للمنظمة في المفتشيات الرئيسية حسب الفرق.

– يبلغ تعليمات الجمارك الى مصالح التابعة له ويسهر على تنفيذها.

ج. مكاتب الجمارك: تصنف مكاتب الجمارك ذات أهلية التصرف الكاملة أو ذات الاختصاص المحدود، أو في مكاتب متخصصة، وتضم كل مديرية عدد مديريات فرعية، وتتكون كل مديرية فرعية من مكاتب المديرية العامة، وهي مكلفة بتنفيذ المهام المختلفة المسندة إليها، هذه المكاتب تعد الوحدة الإدارية الأساسية للإدارة المركزية، وعلى رأس كل مكتب مسؤول بالبحث والتركيز واستغلال وتحليل النقاط الأساسية لوضع القوانين والمقاييس وتهيئة الملفات وتنفيذ القرارات التي هي من صلاحياته. (المادة 33،34,32 من قانون الجمارك)

د. المفتشيات الرئيسية حسب الفرق: تشمل المديريات الرئيسية حسب الفرق على عدة فروق وتوضع تحت سلطة رئيس المفتشية حسب الفرق الذي يتولى مهمة تنشيط عمل الفرق وتنسيقها ومراقبة مدى تنفيذ الخدمة والاستعمال الحسن للوسائل والتأكد من ذلك، يتمتع الفرق بصلاحيات عامة في مجال المراقبة والبحث والدعم، ويحدد الوزير المكلف بالمالية موقع المديريات الجهوية ومفتشيات الأقسام والاختصاص الإقليمي لكل منها.

3-2-2- المراكز الوطنية تتمثل في:

أ. **المركز الوطني للأعلام الآلي والإحصائيات CNIS**: يقوم بإعداد الإحصائيات في آخر كل سنة ويشتمل على:

- **المديرية الفرعية للإعلام الآلي**: ومهمتها صيانة أجهزة الإعلام الآلي.
- **المديرية الفرعية للإحصائيات**: مهمتها إعداد الإحصائيات في اية السنة.

ب –بمراكز الوطنية للاتصالات الجمارك CNIT: عبارة عن مصلحة تقنية للاتصالات ويحتوي على ثلاث مديريات وهي:

- المديرية الفرعية للدراسات التقنية التخطيطية.

- المديرية الفرعية للصيانة.
- المديرية الفرعية للاستغلال.

ج- المديرية الوطنية للإعلام الآلي والتوثيق: مهمته توثيق وإعلام المتعاملين مع إدارة الجمارك وتضم ثلاث مديرية فرعية:

- المديرية الفرعية للإعلام الآلي.
- المديرية الفرعية للتوثيق.
- المديرية الفرعية للدراسات.

3-2-3-المدارس الوطنية: مهمتها تكوين وإعداد أعوان الجمارك عن تخصص أوقات الدروس النظرية والتطبيقية لتمكينهم من الانخراط الكامل في الوظيفة الجمركية وتتمثل هذه المدارس على الخصوص:

أ. المدرسة الوطنية للجمارك بعنابة: تخصص في التكوين المحاسبين والقابضين وأصحاب تصفية الملفات.

ب. المدرسة الوطنية للجمارك بورقلة: تخصص في تكوين أعوان جمركية وضباط الفرق.

ج. المدرسة الوطنية بباتنة: وهي على غرار المدرسة الوطنية بورقلة.

(الموقع الرسمي للمديرية العامة للجمارك، https://douane.gov.dz/)

شكل (03): الهيكل التنظيمي لإدارة الجمارك الجزائرية ومختلف مراكزها ومديرياتها

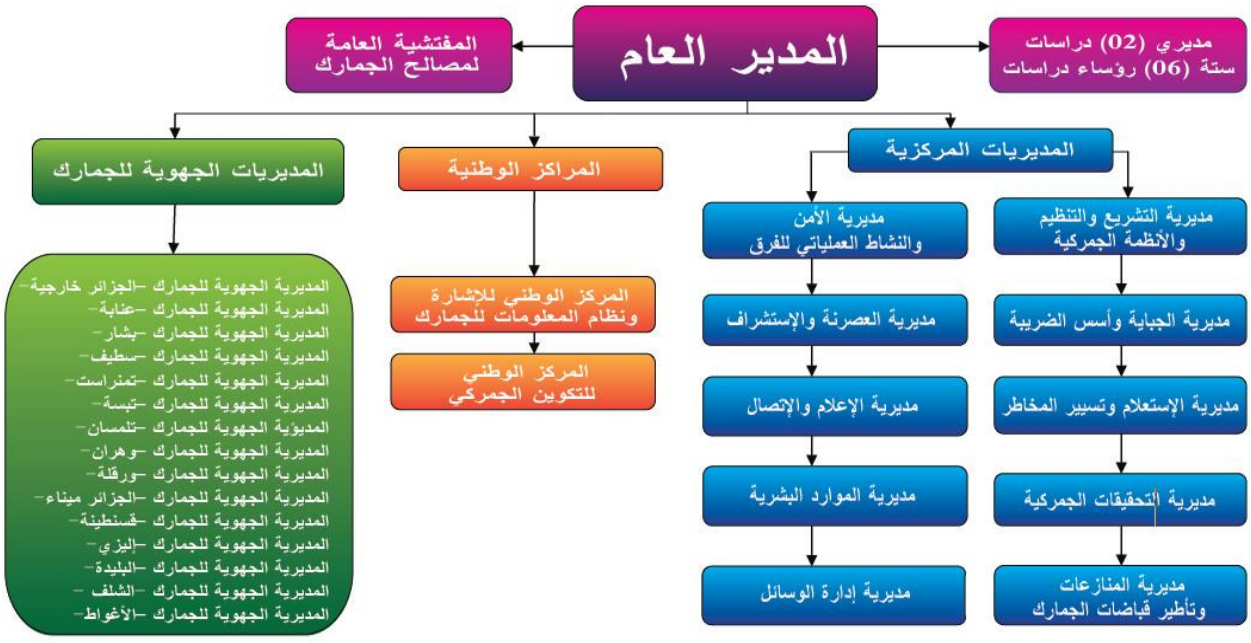

[1] مرسوم تنفيذي رقم 90-17 مؤرخ في 23جمادى الأولى عام 1438 هجرية الموافق 20 فبراير سنة 2017 .يتضمن تنظيم الإدارة المركزية للمديرية العامة للجمارك و صلاحياتها.

المبحث الثاني: دور الجمارك الجزائرية في حماية الاقتصاد الوطني

إن المستجدات الاقتصادية الراهنة التي تتميز أساسوا بانخفاض موارد الميزانية الناتج عن انخفاض أسعار النفط الذي بدأ في سنة 2014، جعل من إلزامية تكيف إدارة الجمارك معها شر لا بد منه، حيث أدى ذلك إلى إدخال تعديلات في نهجها من خلال رسم إستراتيجية جديدة على المستوى الجمركي، تعتمد على سياسات وطرق وأفكار جديدة تهدف من خلالها إلى مواجهة التحديات الكبرى التي أملتها الظروف الاقتصادية الراهنة، وهذا بالتوفيق بين مختلف التسهيلات الجمركية الممنوحة للمتعاملين الاقتصاديين والتي ترمي إلى تشجيع والاقتصاد تنويع الوطني، بالتالي تشجيع الاستثمار بجميع أشكاله من جهة، ومن جهة أخرى تزايد الدور الرقابي الحمائي لإدارة الجمارك، الذي تلعبه في مجال محاربة الغش، التزييف، التهريب، الفساد، وكل أنواع الجرائم الاقتصادية التي تنخر الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى مراقبة عمليات التجارة الخارجية واستعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في ظل توسع مجال التجارة الخارجية والتي ستكون محل ممارسة جديدة تضبطها قوانين واتفاقيات دولية كاتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة.

المطلب الأول: استراتيجية الجمارك الجزائرية لحماية الاقتصاد الوطني

لا يمكننا الحديث عن التحديات الاقتصادية الظروف الراهنة بمعزل عن الجمارك الجزائرية، فكل المعطيات اليوم تفرض على هذه المؤسسة الهامة بأن تلعب دورا إستراتيجيا هاما من أجل تحقيق الحماية الاقتصادية، وتوفير إيرادات لصالح خزينة الدولة.

تزايد التهديدات مثل التهريب والأنشطة التجارية غير المشروعة تطلب بالضرورة توفير إجراءات حماية ورقابة فعالة عبر الحدود للدول كافة، ومزيدا من تضافر الجهود بين الإدارات الجمركية الدولية، وأن اكبر تحد يواجه الجمارك حاليا هو تقديم تسهيلات لحركة الشحن الدولية، تدفق المسافرين والبضائع، وفي الوقت نفسه توفير إجراءات فاعلة لحماية الاقتصاد المحلي، الإقليمي والدولي مع التأكيد على أن الجمارك الجزائرية أخذت على عاتقها التزاما بأن تعمل بفاعلية مع المنظمة العالمية للجمارك وأعضائها وباقي الأسرة الدولية من اجل إيجاد أنماط جمركية مشتركة تهدف إلى تحقيق أمن وتسهيل حركة التجارة الدولية تحقيق الحماية الاقتصادية، وبالتالي كيف يمكن لمؤسسة الجمارك أن تبلور إستراتيجية جمركية محكمة لحماية الاقتصاد الوطني، وتكييفها مع متطلبات الحماية من جهة والتغيرات الدولية من جهة أخرى في ظل الظروف الجديدة التي يعيشها الاقتصاد الجزائري.

1- المميزات الجمركية كآلية لحماية الاقتصاد:

- من مميزات إدارة الجمارك أنها خدمة عمومية موضوعة أساسا تحت وصاية وزارة المالية وهدفها الأساسي يتميز في الدفاع عن الفضاء الاقتصادي للبلد وذلك بـ:
- تعدد ميادين التدخل فهي تمس كافة المجالات الاقتصادية
- تنوع الأنشطة المكملة لبعضها عبر كافة الترتب الوطني، تحقيق تفتيش، استعانة بالخبرة، الوسائل العمومية، تراخيص أداء المهما...

- الميزة الثانية لإدارة الجمارك أنها قوة عمومية مجهزة ببعض المميزات التي تهدف إلى تشجيع الاقتصاد الوطني حيث تسهر على المصالح الشرعية للمستعملين وتعمل على تطبيق مدى شرعية القوانين التي تتكفل بتنظيمها الجمارك تمليها الظروف تهدف للتنمية وازدهار السوق الوطني، فطابع القوة العمومية لإدارة الجمارك ما هو إلا نتيجة طبيعية لدورها الأساسي كمعدل للاقتصاد الوطني، وهذا يعني بعبارة أخرى حماية الاقتصاد الوطني والخزينة العامة.

أما دور إدارة الجمارك فمتعدد ومنبثق من الأنشطة المختلفة المعهود لها، ولإعطاء تعريف عام يمكن القول بأن إدارة الجمارك مكلفة بالمراقبة ولأسباب مختلفة لكل شيء يعبر حدود التراب الوطني وتحت أشكاله المختلفة ومكلفة بمراقبة العمليات التجارية التي تعبر الحدود عند الاستيراد التصدير.

التدخلات الجمركية هدفها إذا مراقبة مجموع التبادلات الدولية للجزائر، بمعنى البضائع، رؤوس الأموال والأشخاص الذين يغادرون الوطن أو يأتون من الخارج، وكما يمكن أن نتصوره فالقصد هو مؤسسة كبيرة تتطلب وسائل هامة.

أهمية دور الجمارك تقودنا إلى تحديد قصدها، فسبب وجود الجمارك هو عامل قوي ببساطة، فكل بلد يملك مجموعة من أنظمة قوانين خوصة به ومن الضروري الخضوع لهاته القوانين والأنظمة والامتثال لها عبر الإقليم، ويليق بنا أيضا التأكد من أن كل ما لم يخضع للقوانين والأنظمة بسبب الاتجاه الغير السليم لا يغير شيء من هذا المنحى.

2- الأدوار الجمركية كأداة لحماية الاقتصاد:

إن مهام إدارة الجمارك محددة في التشريع الجمركي، في المادة الثالثة من قانون الجمارك التي تنص على ما يلي: " تتمثل مهمة إدارة الجمارك على الخصوص فيما يأتي:

- تنفيذ الإجراءات القانونية المخولة لإدارة الجمارك على البضائع المستوردة أو المصدرة، والتنظيمية كذا البضائع ذات المنشأ الجزائري الموضوعة تحت نظام المصنع الخاضع للمراقبة الجمركية.

- إعداد إحصائيات التجارة الخارجية تحليلها.
- السهر طبقا للتشريع على حماية الحيوان والنيات والتراث الفني الثقافي.
- يحدد هذا القانون مجال تطبيقها وكذا الامتيازات الأساسية الممنوحة لها.
- الحقوق والواجبات لأعوان الجمارك المكلفين بالسهر على تطبيق التشريع التنظيم الجمركيين.
- النصوص القانونية التشريعية والتنظيمية الخاصة بإدارات أخرى، والتي توكل لإدارة الجمارك صراحة مراقبة تطبيق هذه النصوص القانونية بحكم تواجدها على مستوى الحدود، وتتمثل هذه الإدارات أساسا في:

وزارة التجارة، وزارة المالية، وزارة الدفاع الوطني، وزارة الفلاحة، وزارة الصناعة، وزارة الصحة، وزارة النقل، وزارة السياحة، وزارة الثقافة، كما نلاحظ أن الاقتصاد الوطني في تغير مستمر، وكنتيجة لذلك فقد عرفت المهام الموكلة لإدارة الجمارك عدة تطورات، نستشفها من خلال المهام التقليدية الحديثة الموكلة لهذه الإدارة.

أ- الأدوار التقليدية لحماية الاقتصاد:

- تطبيق قانون الجمارك بمفهومه الواسع بما فيه قانون الجمارك، الاتفاقيات الجمركية الدولية الثنائية، التشريعات التنظيمات المتعلقة بمختلف الإدارات العمومية منها المالية، الضرائب، الصحة، التجارة...إلخ.
- مراقبة حركة البضائع عند الدخول والخروج عبر الحدود الجمركية، مراقبة المسافرين وردع الأشخاص سواء الطبيعيين أو المعنويين الذين تثبت عليهم تهمة مخالفة القانون.
- ضمان تطبيق الرقابة على كامل الإقليم الجمركي، وحسب المادة الأولى من قانون الجمارك التي تنص على أن "يشمل الإقليم الجمركي نطاق تطبيق هذا القانون، الإقليم الوطني المياه الداخلية والمياه الإقليمية والمنطقة المشتركة والفضاء الجوي"، وكذا المناطق الواقعة تحت الرقابة الجمركية كالمخازن ومساحات الإيداع المؤقت، المستودعات والمصانع الخاضعة تحت الرقابة الجمركية ...إلخ.
- كما تقوم إدارة الجمارك بدور رئيسي خاصة في الدول النامية والمتمثل في المهمة الجبائية ويظهر ذلك من خلال حجم الإيرادات الجبائية، حيث تحتل الإيرادات الجمركية المرتبة الثانية بعد المحروقات.
- السهر على تطبيق قانون المبادلات سواء عند العبور الفعلي للبضائع عبر الحدود، أو فيما يخص القيمة لدى الجمارك عند التصدير أو الاستيراد.
- مكافحة الغش التجاري فيما يخص وعاء الحقوق الرسوم، منشأ البضاعة، نوعها وقيمتها وكذلك تطبيق مختلف الاتفاقيات المبرمة بين الجزائر ودول أخرى فيما يخص القيمة المنشأ...إلخ.
- السهر على تطبيق التشريع والتنظيم المتعلق بحماية صحة المواطنين، الحيوان.

– تطبيق إجراءات حماية المنتوج الوطني من المنافسة غير الشرعية للمنتجات الأجنبية المستوردة، وتدابير ذلك بإخضاعها لحقوق مركبة أو حقوق ضد الإغراق.[i]

– تطبيق إجراءات الحظر المفروضة على الاستيراد أو التصدير إما بصفة مطلقة أو بصفة نسبية.

– مراقبة مدى صحة منشأ البضاعة عند وجود اتفاقيات دولية تمنح التفضيل التعريفي لدولة أو مجموعة من الدول، فق اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف.

– تقديم إرشادات وتوجيهات للمتعاملين الاقتصاديين في كل المجالات التي تتدخل فيها إدارة الجمارك، لا سيما التسهيلات الممنوحة في إطار الأنظمة الجمركية الاقتصادية.

– إعداد إحصائيات التجارة الخارجية التي تعتمد عليها السلطات العليا في إعداد سياسة التجارة الخارجية.

ب– الأدوار الحديثة لحماية الاقتصاد:

إن المهام الموكلة لإدارة الجمارك مرتبطة بدرجة تطور البلد، درجة تطور التجارة الخارجية والمبادلات التجارية، النظام الاقتصادي المتبنى من طرف الدولة، وبما أن الجزائر عرفت عدة تغيرات جذرية لا سيما بعد إعراب السلطات العمومية عن تبني نظام اقتصاد السوق، الانتقال من الاحتكار إلى تحرير التجارة الخارجية، فقد أوكل المشرع إلى إدارة الجمارك مجموعة من المهام الحديثة تتمثل في:

– المشاركة في حماية المستهلك وذلك بالسهر من أن المادة التحقق الغذائية المستوردة خاضعة لمعايير الجودة والإنتاج المحددة عالميا، هذه الأخيرة محددة حسب القوانين التالية:

- قانون رقم 02/89 المتعلق بالقاعد العامة لحماية المستهلك.
- القرار الوزاري المؤرخ في ستة 1997 المحدد لشروط نماذج الاستيراد.

[i] الإغراق أو السَّحَاقَة أو الإغراق التجاري هو حالة من التمييز في تسعير منتج ما، وذلك عندما يتم بيع ذلك المنتج في سوق بلد مستورد بسعر يقل عن سعر بيعه في سوق البلد المصدر. لذلك يمكن التحقق من وجود الإغراق – في أبسط صوره – عند مقارنة الأسعار في سوقي البلدين المستورد والمصدر، إلا أنه من النادر أن يكون الحال بهذه البساطة. ففي أغلب الحالات يجب أن تتخذ سلسلة طويلة من التحليلات المعقدة لمعرفة السعر المناسب في سوق البلد المصدر، وهو ما يعرف بالقيمة العادية. ومعرفة السعر المناسب في سوق البلد المستورد وهو ما يعرف بسعر التصدير. وتحديد أسلوب مقارنة مناسب بين السعرين.

- محاربة تجارة المخدرات من خلال الترتيبات الرادعة للقانون الجزائي والتنظيمات القانونية رقم 05/85 المعدل بموجب القانون رقم 08/88 المتعلق بحماية المستهلك الصحة، وترقية المادة 190 من القانون رقم 08/85 التي تمنع كل إنتاج ونقل وتصدير المواد السامة وغير السامة وكذلك زرع تحضير استيراد، تصدير، تخزين، بيع، استلام نقل المخذرات.

- تطبيق معاهدة نيويورك حول المخذرات المبرمة في 1961/03/30.

- السهر على حماية الأشخاص والمواد عن طريق البحث عن البضائع المحظورة حظرا مطلقا أو جزئيا كأسلحة والمتفجرات والمواد الكيميائية الخطيرة، بالصحة، والمضرة كذلك تطبيقا للقانون رقم 09/30 المتعلق بقمع كل الأعمال المخالفة للمعاهدات المبرمة حول منع تصنيع ومتاجرة وتخزين واستعمال المواد الكيميائية المضرة بالصحة، وفي هذا الإطار صادقت الجزائر على معاهدة منع متاجرة وتخزين واستعمال الأسلحة الكيماوية وتدميرها عن طريق المرسوم الرئاسي رقم 157/95.

- ضمان حماية التراث الوطني المتعلق بالنبات الحيوانات المهددة بالانقراض عن طريق منع أية محاولة تصدير أو استيراد للحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض تطبيقا لمعاهدة "CITES" والقانون رقم 10/03 المتعلق بحماية البيئة، والمرسوم رقم 509/83 المحدد لأنواع الحيوانات غير الأليفة المحمية.

- حماية التراث الطبيعي والفني والثقافي منها الألواح الزيتية، الآثار التاريخية، تطبيقا لأحكام القانون رقم 281/67 المتعلق بالتفتيش وحماسة المواقع التاريخية والنصب التذكارية، وعلى المستوى الدولي نجد معاهدة باريس لسنة 1972 المتعلقة بحماية التراث العالمي.

- تشجيع الاستثمارات الوطنية الأجنبية، من خلال التسهيلات الجمركية الأنظمة الاقتصادية الجمركية الموضوعة لهذا الغرض.

- مراقبة تنقلات المكتوبات وكل الوثائق المعرضة للسلم والنظام العام الوحدة الوطنية، الأخلاق الآداب العامة، الإسلامية، والشريعة ذلك تطبيقا للأحكام المنصوص عليها في المواد من 310 إلى 330 من قانون العقوبات، القرار رقوم 52/67 المتعلق بتنظيم الفن والصناعة السينمائية وكذلك المرسوم التنفيذي رقم 270/03 الذي يحدد الإطار التنظيمي لنشر الكتب المؤلف في الجزائر.

- حماية الملكية الفكرية تحت وصاية المنظمة العالمية للملكية الثقافية والتي تضم 235 دولة، والمتعلقة بالملكية الثقافية للاختراعات، الرسم، ونماذج الصناعة ومحاربة التجارة المزورة وهذا تطبيقا للأحكام الواردة في كل من الماد 22 من قانون الجمارك، وكذا القرار 56/2002 المتعلق بقمع استيراد البضائع المزيفة، ومعاهدة باريس لسنة 2983 المتعلقة بحماية الملكية الصناعية والعلمية.

- حماية حقوق المؤلف تطبيقا للأحكام المتضمنة في قانون العقوبات في المواد من 430 إلى 449 القانون رقم 07/90 المتعلق بالإعلام، القرار رقم 05/03 المتعلق بحقوق المؤلف، وكذا المعاهدة الدولية لسنة 19525 المتعلقة بحماية حقوق المؤلف التي صادقت عليها الجزائر بموجب القرار المؤرخ في 1967.
- المساهمة في إعداد وتطبيق إجراءات حماية وترقية المنتوج الوطني.
- المساهمة في ترقية الصادرات خارج المحروقات.

3- الأدوار الوقائية للجمارك في حماية الاقتصاد:

تتمثل مهمة الجمارك من جانب النشاط الوقائي في الوقاية الدائمة لحدودنا البحرية والبرية بهدف التعرض للعبور المزور على حدودنا فالإدارة قائمة كالمعتاد على امتداد حدود البلاد (9)، ورأت الجمارك أنه من الواجب إسهام بعض الوزارات الأخرى، حيث أن عددها يتنامى لمشاركتها في هذا الحضور، كما أن المراقبة على الحدود من طرف إدارة الجمارك تمثل الاختصاص بالاهتمام بجزء كبير من سيادة الدولة.

تهدف هذه المهمة بالأساس إلى العمليات المقترنة بدخول الحدود، ولكن يمكن أن تمتد إلى بعض الأنشطة التي تقع على جوانب الحدود، والتي لا تقترن بالضرورة بالتبادل الخارجي، مثل مراقبة التلوث، والأنشطة غير قانونية للصيد.

فيما يخص بعض الأنشطة للخدمات العامة في البحر الوقاية لا تنحصر بالحدود فقط، بل تتعداها إلى الممارسة في المناطق الحدودية المجاورة، والتي تعرف بالشريط الحدودي وتسمى " النطاق الجمركي" وعلى مجموع الحدود الوطنية.

أما من جانب النشاط الردعي فأعوان الجمارك مكلفون بصد المخالفات الجمركية على الحدود والتبادلات نظرا لكون، أعوان الجمارك متمركزون على الحدود البحرية والبرية على السواء من الإقليم الوطني فإن أعوان الجمارك مكلفون باحترام القوانين الأنظمة المنصوص عليها ضمن إطار أحكام قانون الجمارك ولهذا الغرض تجهزت بالقدرات الضرورية لممارسة نشاطاتها المنوعة، مراقبة السلع ووسائل النقل الأشخاص، مراقبة هوية الأفراد، توجيه الأوامر لكل السائقين لوسائل النقل للخضوع للمراقبة.

توقيف وسائل النقل في حالة الرفض، القيام بزيارة المنشآت، يجب على كل شخص طبيعي أو معنوي أن يبلغ الوثائق المتعلقة بالعمليات التجارية وبحجزها عند الحاجة، ملاحظة المخالفات حجز الأشياء المستحقة، إجراء حق المصالحة، القيام بكل الإجراءات القضائية الأخرى، مراقبة الإرسال البريدي استعمال السلاح في حالة الضرورة.

هذه السلطات التي يعتبر بعضها من اختصاص الجمارك، تضاف إليها سلطات أخرى يخولها التشريع والأنظمة الخاصة لأعوان الجمارك بالتعود على مهام أخرى، خاصة قدرة ملاحظة المخالفات لأحكام هاته النصوص، وفما يلي نعرض الأدوار الأربعة المنوطة بالجمارك الجزائرية والتي تهدف إلى حماية الاقتصاد:

شكل (04): أدوار الجمارك الجزائرية

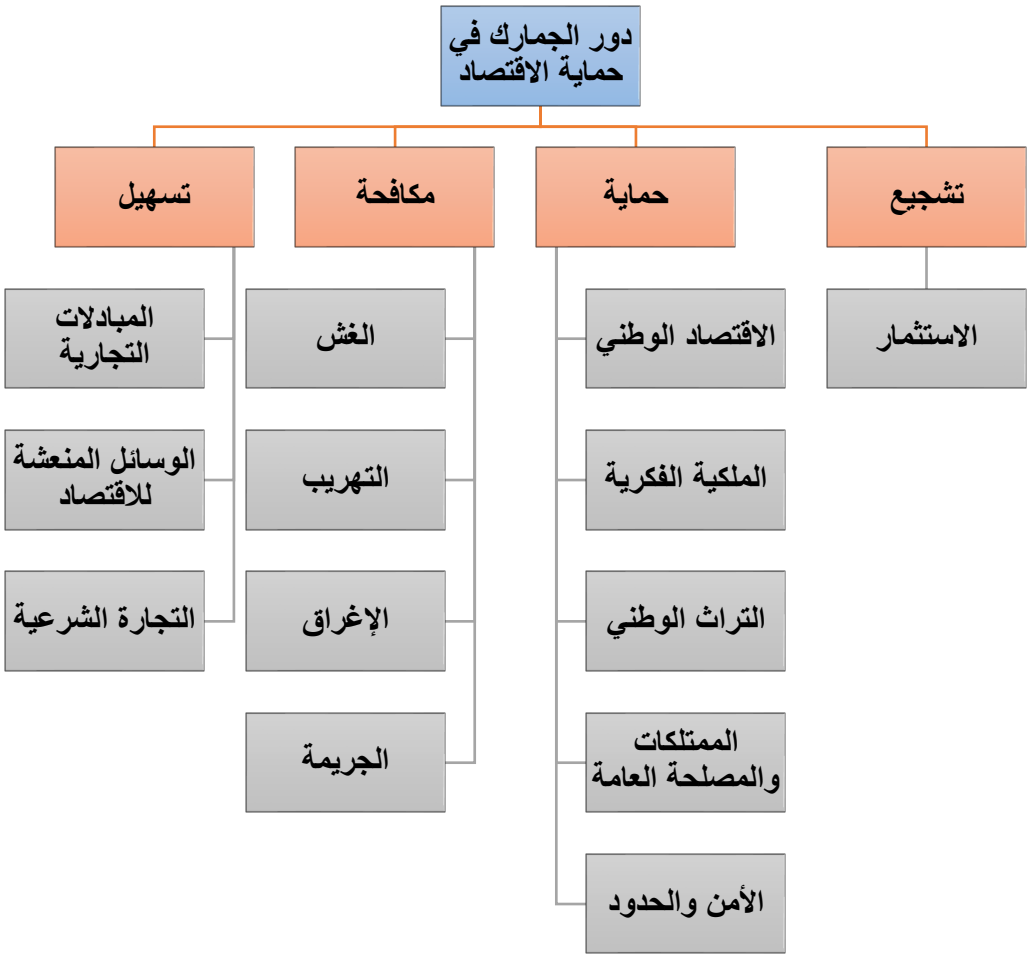

المصدر: إعداد الطالب وفق الدراسات السابقة

تتمثل الآليات الوقائية في مجموعة من الإجراءات الآليات تتمثل في:

أ- مكافحة تبييض الأموال: نظرا للمخاطر الكبيرة لظاهرة تبييض الأموال وما يترتب عنها من آثار سلبية فادحة وأضرار كبيرة تمس بصورة مباشرة بالاقتصاد الوطني، عملت إدارة الجمارك على حمايته من خلال محاربة هذه الظاهرة الخطيرة بمختلف الوسائل القانونية والتشريعية، وهذا من أجل تنظيم الصرف وحركة رؤوس الأموال بالإضافة إلى متابعة ومراقبة مختلف العمليات المالية التي تجريها المؤسسات البنكية العمومية، حيث تضمنت المادة الثانية الخاصة من الأمر 01/03 المؤرخ في 19 فيفري 2003 المعدل المتمم للأمر 22/69 المؤرخ في 09 جويلية 1996 المتعلق بقمع

مخالفات تشريع الصرف وحركات رؤوس الأموال من وإلى الخارج، تكييف عملية مخالفة القواعد المفروضة أو التصريح الخاطئ على كونه جريمة تقع تحت طائلة عقوبات الحبس الغرامة وأما بالنسبة للاتفاقيات الدولية الخاصة بمكافحة جريمة تبيض الأموال الجريمة المنظمة نجد عدة اتفاقيات دولية انخرطت بها الجزائر وهي تندرج في إطار القانون الدولي ضد الإرهاب.

-إتفاقية الأمم المتحدة ضد الجريمة المنظمة عبر الوطنية: انضمت إليها الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي 55/20المؤرخ في 50 فيفري 2002 (ج.ر9) وهي تهدف إلى تعزيز التعاون لمحاربة الجريمة المنظمة الدولية بأكثر فعالية.

بالتالي نجد أن تنظيم الصرف وحركات رؤوس الأموال يشكل وسيلة لمكافحة تبييض الأموال لكنها تبقى غير كافية.

وتهدف إدارة الجمارك من خلال مكافحة تبييض الأموال في إطار حماية الاقتصاد الوطني إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل في:

- **المساهمة في زيادة الدخل القومي**: وهذا من خلال الحد من ظاهرة تهريب الأموال إلى الخارج والتي تؤدي إلى خسارة عملية الإنتاج لأهم عناصرها وهو رأس المال مما يعيق إنتاج لسلع والخدماتا فينعكس بشكل سلبي على الدخل القومي بالانخفاض.

- **رفع معدل الإدخار وتوفير مناخ ناجح للإستثمار**: وذلك بغلق الطريق أمام مبيضي الأموال ومنعهم من تهريب رأس المال إلى الخارج عن طريق التحويلات المصرفية بين البنوك المحلية البنوكو الخارجية، وهذا سوف ينتج عنه تحويل المدخرات التي كانت موجهة إلى البنوك الخارجية في البنوك الداخلية وإيداعها بالتالي سوف توجه هذه الأموال إلى قنوات، الاستثمار داخل البلاد.

أما بخصوص الاستثمار فالجمارك تعمل توفير المناخ المناسب لذلك، وهذا بجعل اهتمام المبيضين للأموال ينصب على المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية تشجيعهم على الاستثمار في مشاريع تكون معدلات المردودية فيها مرتفعة من خلال منحهم امتيازات جبائية في مختلف الميادين.

- **رفع قيمة العملة الوطنية**: من خلال محاربة جريمة تبييض الأموال التي تأثر تأثيرا سلبيا على قيمة العملة الوطنية نظرا لارتباطها الوثيق بتهريب الأموال إلى الخارج وما يعنيه ذلك من زيادة الطلب على العملات الأجنبية والتي يتم تحويل الأموال المهربة إليها بقصد الإيداع في البنوك الخارجية أو بغرض الاستثمار في الخارج.

- **تحسين صورة الأسواق المالية**: حيث أن عمليات التبييض تسبب عدم الاستقرار في السوق المالي وذلك يرجع إلى المبالغ الكبيرة التي تودع في البنوك ثم تختفي أو تسحب بصفة مفاجئة عن طريق تحويلات برقية... وهذا دون سابق

إنذار استجابة لعوامل لا علاقة لها بالسوق مما يسبب مشكلة سيولة للبنك المعني، وبالتالي فإن مكافحة جريمة تبييض الأموال سوف يعمل على استقرار السوق المالي وخلق طمأنينة مالية للبنوك الوطنية.

- **السيطرة على السياسة الاقتصادية:** من خلال السيطرة على عمليات تبييض الأموال حيث يساهم ذلك شكل كبير في التحكم في السيولة الدولية، ومن ثم تجنب الضغوط التضخمية الناجمة عن ضخ كميات كبيرة من النقود في الدورة النقدية المالية وبصورة عشوائية وغير مدروسة.

ب- مكافحة التهريب: نظرا لخطورة ظاهرة التهريب وما يترتب عنها من أضرار تمس بالاقتصاد الوطني مثل انتشار السوق السوداء والنشاطات التجارية الطفيلية على حساب التجارة المشروعة المنافسة والشريفة، العزوف عن النشاطات الإنتاجية وتفضيل المضاربة، إلحاق الضرر بالخزينة العمومية بسبب عجز التحصيل، تهديد الصحة العمومية والأخلاق العامة بتهريب السلع المحظورة أو المرتفعة الرسم (المخدرات السجائر خاصة) والمساس بالأمن الوطني (تهريب الأسلحة)،إضافة إلى تداول المنتجات وبضائع لم تخضع لأية رقابة وغالبا ما تكون مزيفة وغير مطابقة للمقاييس، فإن مكافحة التهريب يعتبر من أولويات إدارة الجمارك من خلال الوسائل القانونية لاسيما المواد 326،327،328 من قانون الجمارك والأمر 05-06 الصادر بتاريخ 23 أوت 2005 والذي يهدف أساسا إلى دعم وسائل مكافحة التهريب خاصة من حيث وضع التدابير الوقائية وتحسين أطر التنسيق ما بين القطاعات، إضافة إلى إحداث قواعد خاصة في مجال المتابعة والقمع تتميز بالتشديد في العقوبات سواء العقوبات المالية أو العقوبات السالبة للحريات، وأخيرا تضمن الأمر الآليات الخاصة بالتعاون الدولي.

2- مكافحة الغش الجمركي: نظرا للآثار السلبية للغش الجمركي على الاقتصاد الوطني بصفة عامة، والخزينة العمومية بصفة خاصة فقد عملت إدارة الجمارك على محاربة هذه الظاهرة الخطيرة بجميع الوسائل، سواء القانونية خاصة المرسوم التنفيذي رقم 93 /329 المؤرخ في 27 ديسمبر 1993 والمرسوم التنفيذي رقم 331/93 التعلق بتفعيل نشاط مكافحة الغش، أو الوسائل المادية، التقنية البشرية: بالإضافة إلى التنسيق الدولى في مجال مكافحة الغش خاصة المنظمة العالمية للجمارك والمساعدات المتبادلة في إطار الاتفاقيات الدولية، بالإضافة إلى التنسيق التعاون مع مختلف قطاعات الدولة.

كما أن للرقابة اللاحقة أهمية كبيرة في مكافحة الغش الجمركي تتمثل فيما يلي:

- وسيلة لتسيير مخاطر التسهيلات الجمركية الممنوحة للمتعاملين الاقتصاديين ومراقبتها ومراقبة.
- وسيلة لضمان حقوق الخزينة العمومية.
- تضمن مبدأ المنافسة الشريفة بين المتعاملين

- تضعف محاولات الغش

جـ- تحسين إطار الاستثمار المباشر الأجنبي ومناخ الأعمال: القاعدة العامة وهي أن الانفتاح التجاري لا يمكن أن يكون مفيدا بالنسبة لأي بلد إلا إذا كان مقرونا بإستراتيجية للتنمية خاصة بالاستثمار المباشر الأجنبي، والجمارك الجزائرية باعتبارها حلقة أساسية في سياسة الدولة تعمل على تجسيد هذه النقطة من خلال الامتيازات والتفضيلات الجمركية الممنوحة في إطار أتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، منطقة التبادل العربي الحر الدخول إلى المنظمة العالمية للتجارة، هي عوامل مشجعة وصالح تطوير الاستثمارات الأجنبية.

فالملاحظ أن أتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي ينص على التأسيس التدريجي لمنطقة تجارة حرة بين الطرفين في فترة انتقالية لمدة أقصاها 12 سنة على الأكثر اعتبارا من تاريخ دخولها حيز التنفيذ (2005- 2017). والمعلوم أن المنطقة الحرة العديد من الأهداف والفوائد لكل من الدولة نفسها والمستثمرين والمشروعات الوطنية والأجنبية للتجارة وتحقق يمكن، حصر هذه الفوائد في النقاط التالية:

هـ- فوائد للدولة:

- تخفيف القيود الجمركية على حركة التجارة وتقليل معوقات انتقال رؤوس الأموال، مما يوفر رؤوس الأموال اللازمة لعملية التنمية.
- إنشاء بعض الصناعات التي تقوم بالتصدير إلى الخارج، وتتكامل مع المشروعات الصناعية داخل الدولة.
- توفير فرص عمل للعمالة المحلية وتخفيف حدة البطالة.
- زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي من الرسوم والإيجارات التي تدفعها المشروعات داخل المنطقة.
- زيادة صادرات الدولة إلى الخارج، وتخفيف الخلل فى الميزان التجاري وميزان المدفوعات.
- استقدام تكنولوجيا متطورة، وتدريب العمالة الوطنية عليها، والاستفادة منها فى تطوير الصناعة المحلية.
- العمل على زيادة استفادة الدولة من مواردها الاقتصادية أو موقعها الإستراتيجي، والتي لا تمكنها إمكانياتها المالية والتكنولوجية من الاستفادة منها.
- العمل على تنمية المناطق النائية أو الأقل تقدما، والتي لا يقبل رجال الأعمال على الاستثمار فيها.
- ضمان توفير مخزون إستراتيجي من السلع الهامة في أوقات السلم والحرب، وتجنب حدوث أزمات اقتصادية.

وفيما يلي نموذج لحصيلة رقابة الجمارك من خلال استعراض جملة احصائيات منجزة:

المطلب الثاني: إحصاءات وآثار النظام الجمركي الجزائري

إحصائيات المديرية العامة للجمارك الجزائرية بحسب المديرية العامة للجمارك:

- بلغت عائدات الجمارك الجزائرية 69.54 مليار دينار في 2023، مقابل 66.81 مليار في 2019 بزيادة 4.09
- تشير إحصائيات دائرة الجمارك إلى أن المدفوعات ساعدت على رفع الميزانية إلى 5.933 مليار، مقابل 56.74 مليار، بزيادة 4.77%.
- بلغت الإيرادات المخصصة للميزانية الوطنية .32 من إجمالي الإيرادات الجمركية في الشهر الأول من عام 2023.
- حصة الإيرادات الممنوحة لضمانات السلطات المحلية وصناديق التضامن 5.63 مليار دينار مقابل 6.08 مليار دينار بانخفاض 7.88.
- كما بلغ الدخل المخصص لصندوق التقاعد الوطني أربع مليارات دينار مقابل 3.35 مليار دينار في الفترة نفسها من العام الماضي، بزيادة 12.92%.
- بلغ الدخل المخصص لحسابات التوزيع الخاصة 524.5 مليون دينار بالمقارنة مع 36.51 مليون دينار حيث زاد بنسبة 42.15%.
- كما ذكر تقرير الجمارك التابع إلى إحصائيات المديرية العامة للجمارك الجزائرية أن المصدر الرئيسي لهذه الإيرادات هو ميناء الجزائر العاصمة الجاف، وهو الأول من 83 مصدراً لإيرادات الجمارك.
- وهو يمثل وحده 77% من إجمالي الإيرادات الجمركية، أي أكثر من 10.27 مليار دينار. ودخل الموانئ الأخرى في الجزائر صغير نسبياً، بين 100 مليون و3 مليار دينار.
- كذلك جاء في إحصائيات المديرية العامة للجمارك الجزائرية وفي يناير الماضي لم تحقق 20 منطقة أي تحصيل جمركي، وفي عام 2019 بلغت عائدات الجمارك الجزائرية حوالي 1,097.86 مليار دينار بزيادة 7%.

هذه الإيرادات تجعل القيمة المالية لميزانية الدولة تقدر بـ 947.05 مليار دينار (7.36+ %)، وصناديق الضمان والتضامن للمجموعات المحلية عند 93.2 مليار دينار ممثلا (4.52%) و50.47 مليار دينار (8.84+ %) لصندوق التقاعد الوطني و6.06 مليار دينار (3.97- %) على حسابات التوزيع الخاصة.
(مصطفى، 2023\05\22، www.tijaratuna.com)

ومما أسفرت عنه هذ الأرقام الموضحة أعلاه والإحصاءات ما يلي:

- تحقق رؤوس الأموال والمشروعات العاملة فوائد كبيرة من الإعفاءات والمزايا، خاصة الإعفاءات الجمركية وإعفاءات الضرائب التي لا تتوافر للمشروعات التي تعمل خارج هذه المناطق الحرة.
- تسويق إنتاج المشروعات في أسواق الدول المجاورة.
- الاستفادة من الأيدي العاملة أو مستلزمات الإنتاج الرخيصة في بعض الدول، بما يحقق خفضا لتكاليف وأسعار المنتجات ويرفع القدرة التنافسية لهذه المشروعات.
- الاستفادة من البنية الأساسية التي تقوم الدولة بتوفيرها لهذه المشروعات في المناطق الحرة، بما يساعد على تقليل تكاليف الإنتاج وزيادة الأرباح.
- زيادة الأرباح الإجمالية للمشروعات من خلال توسيع نشاطها للعمل في الصناعات الغذائية والمتكاملة مع نشاطها الأساسي في هذه المناطق.

كما أن اتفاق الشراكة أعطى تفضيلات ومزايا جمركية تتمثل فيما يلي:

1- المزايا الممنوحة للسلع ذات المنشأ الجزائري:

- **المنتجات الصناعية:** الإعفاء الكلي من الرسوم الجمركية.
- **المنتجات الزراعية:** التي يشملها البرتوكول (1) تخفيض التعريفة الجمركية من 50 % إلى 100% من الرسوم الجمركية والحقوق الرسوم ذات الأثر المماثل.

2- المزايا الممنوحة للمنتجات ذات المنشأ الأوروبي:

المنتجات الصناعية:

- الإعفاء الكلي من الحقوق الجمركية والحقوق والرسوم ذات الأثر المماثل.
- التفكيك التدريجي للحقوق الجمركية والحقوق والرسوم المماثلة بالنسبة للمنتجات التي يشملها، إلى غاية الإزالة الكاملة.
- التفكيك التدريجي للحقوق الجمركية والحقوق والرسوم ذات الأثر المماثل للمنتجات الأخرى.

المنتجات الزراعية:

- تخفيض التعريفة من 20 إلى 100 بالمائة من الحقوق والحقوق والرسوم ذات الأثر المماثل في حدود الحصص التعريفة الجمركية المحددة مسبقا للمنتجات الواردة في البروتوكول (2).

- المنتجات الصيدية: تخفيض التعريفة من 25 إلى 100 بالمائة من الحقوق الجمركية والحقوق والرسوم ذات الأثر المماثل للمنتجات الواردة في البروتوكول (4).

المنتجات الزراعية المحولة:

- **تنازل فوري:** تخفيض التعريفة من 20 إلى 100 بالمائة من الحقوق الجمركية والحقوق والرسوم ذات الأثر المماثل للمنتجات الواردة في القائمة 1 البروتوكول5 الملحق 2 مع تحيد الحصص لبعض المنتجات.

- **تنازل مؤخر**: المنتجات المدرجة ضمن القائمة 2 للبرتوكول 5 الملحق 2، سيتم دراسة إمكانية تحريرها ابتداء من السنة الخامسة لبدء نفاذ الاتفاق (1 سبتمبر 2010).

نشير إلى أن مصالح الجمارك في إطار التصدير لأي محاولة للاحتيال، ذات الصلة بمنشأ المنتوج، تقوم بالرقابة اللاحقة وذلك بمراقبة عملية التصنيع في محلات المصدر بتحري مطابقة دليل المنشأ عند الاستيراد.

أما فيما يخص الاستثمار الوطني فقد عمدت إدارة الجمارك إلى منح العديد من الامتيازات الجمركية لمختلف المؤسسات والاقتصاد المتعاملين وهذا من أجل تحفيزهم على الاستثمار وخلق الثروة وخلق مناصب شغل، بالإضافة إلى تشجيعهم على خفض التكاليف من خلال الاستفادة من الأنظمة الجمركية الاقتصادية وهذا ما سنوضحه في النقاط التالية:

1- الامتيازات الممنوحة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: تم منح امتيازات جمركية عند الاستيراد إعفاء في ثلاث حالات:

أ- الإعفاء من الحقوق الجمركية والإعفاء من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للسلع والتجهيزات المستوردة تحت غطاء قرارات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

ب- المعدل المخفض 5 بالمائة من الحقوق الجمركية والإعفاء من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للسلع والتجهيزات المستوردة.

ج- المعدل المخفض 3 بالمائة من الحقوق الجمركية والإعفاء من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للسلع والتجهيزات المستوردة.

ومنحت هذه الامتيازات قد بموجب:

2 – الامتيازات الجبائية الممنوحة لقطاع الصناعة الصيدلانية: في هذا الإطار تم إعفاء مؤسسات قطاع الصناعة الصيدلانية المعتمدة من طرف الوزارة المكلفة بالصحة من الحقوق الرسوم الجمركية وبالنسبة للمنتجات الكيميائية العضوية المستخدمة لإنتاج الأدوية.

3– الامتيازات الجبائية الممنوحة لقطاع المناجم: تم الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للأجهزة الخاصة الموجهة مباشرة لأنشطة التنقيب، الاستكشاف والاستغلال المنجمي، بالإضافة إلى الإعفاء من الحقوق والرسوم الجمركية بالنسبة للأجهزة والمواد والمنتجات المستعملة في أنشطة التنقيب الاستغلال المنجمي.

4– الامتيازات الممنوحة في إطار الصندوق الوطني للتأمين على البطالة: تم منح امتيازات تتمثل في الإعفاءات من الرسم على القيمة المضافة عند الإستيراد، وكذلك الاستفادة من المعدل المخفض من الحقوق الجمركية، ويهدف هذا الإجراء إلى دعم البطالين ذوي المشاريع الذين تتراوح أعمارهم بين 35 و50 سنة تحفيزهم على إنجاحها.

5– الامتيازات الجبائية الممنوحة لقطاع المحروقات: تم الإعفاء من الحقوق والرسوم الإتاوات الجمركية، بالإضافة إلى الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة [المادة 9/9 من قانون الرسم على رقم الأعمال، بالنسبة للعتاد الموجه حصريا لنشاط المحروقات. ويستفيد من هذه الامتيازات:

– الشركات الوطنية أو هيئة عمومية.

– الشركة الأجنبية التي تعمل لصالح شركة وطنية.

– شركة أجنبية مرتبطة بعقد استكشاف بحث و/أو استغلال المحروقات تمت الموافقة عليها من قبل مجلس الوزراء.

– شركة تعمل بالمناوبة لشركة أجنبية شريكة.

6– الامتيازات الممنوحة في إطار الأنظمة الجمركية الاقتصادية: تسمح الأنظمة الجمركية بـ:

– استيراد البضائع الأجنبية بدون دفع مباشر للحقوق والرسوم (الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة).

– استيراد البضائع معفاة من إجراءات الحظر ذات الطابع الاقتصادي.

– تخزين استعمال أوو تحويل هذه البضائع حسب احتياجات المؤسسات قبل تصديرها خارج التراب الوطني.

– التخزين تحت الرقابة الجمركية للبضائع الموجهة للتصدير للاستفادة من استيراد الحقوق والرسوم والامتيازات التي تنتج عن الاستيراد.

– إجراء عمليات تحويل في الخارج على بضائع وطنية لا تفرض عليها رسوم إلا على القيمة المحققة في الخارج.

وتكمن **أهمية الأنظمة الجمركية الاقتصادية** في:

- وضع المؤسسات المتواجدة في الجزائر في وضعية تسمح لها بالمنافسة الدولية.
- تمنح الانظمة الجمركية الاقتصادية امتيازات مالية حيث أن المؤسسات المعنية لا تدفع الحقوق والرسوم عند الاستيراد.
- كما تمنح الأنظمة الجمركية الاقتصادية امتيازات اقتصادية تجارية مهمة بالنسبة للمؤسسات.

والهدف من وراء هذه السياسة هو:

- ترقية المهمة الاقتصادية والأمنية للجمارك بمنح المتعاملين الاقتصاديين (منتجين ومستوردين ومصدريين) إطار عمل وضبط المبادلات التي تضمن الديمومة والشفافية والإنصاف وبتجسيد المهمة الأمنية للجمارك.
- إعادة الاعتبار لوظائف الأنظمة الجمركية الاقتصادية (التخزين والتحويل والاستعمال والتنقل) كأداة لترقية الاقتصاد الوطني ومرافقة وترقية الاستثمار الموجه لاسيما للتصدير خارج المحروقات وتقوية القدرة التنافسية للشركات.
- وضع جسور التواصل والتنسيق والتعاون مع المؤسسات الوطنية والدولية المكلفة بتأطير التجارة الدولية وتعليق الأمر أساسا باتفاقيات الشراكة مع مختلف المتدخلين في السلسلة الامتدادية للتجارة الدولية مع التزامات متبادلة مصحوبة بلجان متابعة تنفيذها وجسور التواصل وتبادل المعلومات المفيدة مع مختلف المنظمات الدولية (المنظمة العالمية للجمارك والمنظمة العالمية للتجارة والاتحاد الأوربي البنك العالمي وصندوق النقد الدولي.. إلخ).

6- تحسين تحصيل الحقوق والرسوم: يتطلب الوضع الراهن من إدارة الجمارك تطبيق تدابير تمكن الإبقاء على تحصيل معتبر للحقوق والرسوم يتعلق الأمر بما يلي:

- التحكم الأمثل من عناصر فرض الضريبة.
- فعالية الرقابة اللاحقة لاسيما التي تتعلق بالعمليات المتضمنة لمزايا جبائية.
- بناء قواعد معلومات في مجال التقييم لدى الجمارك.
- إعادة هيكلة تأطير الاعتماد الإداري من أجل تحسين تحصيل الحقوق والرسوم التي تكون فيها شركات القطاع العام مدينة.
- مضاعفة البيع بالمزاد العلني.
- تطهير حسابات الخزينة التي فيها مبالغ مالية هامة من الجانب المحاسبي.

7- تطوير قدرات الرقابة الجمركية: تطمح المديرية العامة للجمارك إلى تأسيس رقابة جمركية ذكية، من خلال برنامج يقوم على الاستعلام الجمركي وتحليل المخاطر، ويكون ذلك من خلال ما يلي:

- تنظيم سلسلة الرقابات الجمركية وذلك بالاهتمام بتحديد نماذج ومستويات الرقابة ومحتواها الدقيق تعيين الهيأة المكلفة بالقيام بها تحقيق التناغم الضروري لممارسة مختلف نماذج ومستويات الرقابات.

تحديد دور الجهاز الكاشف في سلسلة الرقابات من أجل تجنب تكرار وتطابق الرقابات التدخلية وغير التدخلية.

- وضع ميثاق الرقابات الجمركية التي تحدد واجبات وحقوق الهيئات المراقبة والمراقبين لضمان أكثر شفافية
- تأطير الرقابة اللاحقة تقييس مناهج وضع البرامج السنوية لها.
- تجديد تسيير المخاطر وذلك بتطوير محتوى التصريحات وضمان تسجيل المعاملات التجارية ضمن نتائج الرقابات بمعية خبرة دولية.
- التصميم الجديد لاتفاقيات التعاون الإداري المتبادل الدولي واستعمالها الفاعل.
- تنويع الاتفاقيات مع الهيئات التي تعطي معلومات مفيدة لتنصيب قواعد المعلومات.
- تعزيز التعاون الداخلي بين مصالح الجمارك وكذا بينها وبين مختلف الهيئات الوطنية المكلفة بتأطير التجارة الخارجية والمسائل الأمنية.
- مراجعة محتوى الرقابات التي تتم من طرف الفرق المختلطة.
- إعادة مراجعة نظام بطاقية الغشاشين، وإرساء أدوات التسيير والمتعلقة بالتدابير الوقائية التي ينبغي اتخاذها ضد المكلفين بالخدمات الملحقة لدى الجمارك المتعاملين الاقتصاديين الذين تبين ارتكابهم لمخالفات جمركية.
- إنشاء مخابر تدعم نظام الرقابات.
- تأسيس هيئة مركزية تهتم بشؤون الجمارك الالكترونية.
- وضع هيئة مركزية مكلفة بالاستعلام التحقيقات وأقطاب ما بين الجهات مكلفة بالرقابة على المستوى اللامركزي.
- تأطير إجراء الخبرة.
- مراقبة وسائل الدفع على مستوى الحدود المنصوص عليه في مشروع قانون الجمارك بناء على طلب الهيئات الدولية المكلفة بالمسائل المتعلقة بتبيض الأموال والجريمة العابرة للحدود.
- تأسيس نظام حوافز ذو طابع مالي للقائم بالإعلام.

– تطوير الشراكة مع المؤسسات عن طريق إبرام بروتوكولات تعاون تتضمن التزامات متبادلة وتكوين لجنة لمتابعة التوصيات المتفق عليها، والجدول الموالي يوضح بعض سبل التعاون، يوضح الجدول عدد التدخلات التي بست في إطار الفرق المختلطة (مديرية التجارة، مديرية الضرائب، مديرية الجمارك) وكذلك عدد المخالفات ونوعها وبالإضافة مردودية الرقابة عن المخالفات.

المطلب الثالث: تحديات الجمارك الجزائرية لحماية الاقتصاد الوطني

يمكن تحديدها في عدة نقاط أساسية على سبيل الذكر ليس على سبيل الحصر وهي:

1– للجمارك الجزائرية تحدي مهم أساسي وهو حماية الاقتصاد الوطني من جهة ومن جهة أخرى التكيف ومواكبة التغيرات التي عرفتها الساحة الدولية، والتي نتج عنها نظام اقتصادي يتميز بالتطور المطرود للنظام الرأسمالي نحو العولمة لتكون ملامح الهندسة الجديدة لاقتصاد القرن الواحد العشرين، فتطور الثورة العلمية والتكنولوجية وثورة المعلومات الاتصالات الهائلة ووسائل النقل، أدى إلى تشابك العلاقات التفاعلات الدولية، حيث ظهرت الحاجة إلى التوسع في الأسواق في إطار سوق عالمية واحدة تحريرها، وكذلك تكريس مبدأ المنافسة الحرة بين الدول مما أدى بإدارة الجمارك إلى القيام بوظيفة التأهيل الاقتصادي من أجل تعظيم المكاسب الايجابية تقليص الآثار المتوقعة على الاقتصاد الوطني.

2– مكافحة الجرائم الاقتصادية، كجريمة تبييض الأموال، الفساد التهريب، التي تفشت بصورة كبيرة في الوقت الراهن، وتعد من بين المشاكل التي تصيب اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، كما أنها ظاهرو خطيرة جدا تعصف باقتصاديات الدول.

3– محاربة الجريمة المنظمة العابرة لحدود الدول وعلى رأسها الإرهاب الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، وهذا نتيجة للتغير الاقتصادي الجيوسياسي العالمي في الوقت الراهن حيث تجد هذه الجرائم في التهريب الجمركي مصدرا من مصادر تمويلها.

4– تعمل إدارة الجمارك الجزائرية على توفير مناخ ملائم للأعمال، خاصة في مجال الاستثمار المنتج من خلال تكييف المنظومة القانونية في المجال الجمركي، خاصة التسهيلات الجمركية ورفع القيود العقبات التي تعيق الشركات في هذا المجال.

5– عصرنة إدارة الجمارك بما يتماشى والمحيط الاقتصاد تغيراتي الدولي والوطني، خاصة في ظل توفر شروط انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

6– ترقية الفضاء الاقتصادي الدولي والإقليمي والذي تكون ميزته التوازن، والتعددية ضمن إطار المنظمات الدولية المتدخلة في التجارة الدولية مثل منظمة التجارة العالمية والمنظمة العالمية للجمارك الإتحاد الأوروبي.

7- التصدي للتهديدات التي تمس بالسيادة الوطنية، الناتجة عن فتح المجال للمبادلات التجارية المتساوية بين الدول على المستوى العالمي في إطار المنافسة الحرة، وتنادي بها الاقتصاديات الكبرى في العالم.

الخاتمة:

تبين من خلال التأصيل النظري للدراسة بأن جهاز الجمارك من أهم الركائز الأساسية التي تعزز الحماية الاقتصادية للدول، وذلك لما لها من دور فعال على السلع والخدمات وقيمتها ومستواها كما ونوعا، مما يتأثر بدرجة كبيرة على التطور الاقتصادي، على اعتبار أن تحقيق الرفاهية الاقتصادية يعد مطلبا أساسيا لكل المجتمعات المتقدمة منها والنامية، ولكن ذلك لا يتحقق إلا ببذل جهود كبيرة نظرا للضغوط التي تعيشها الساحة الاقتصادية، ولأجل حماية الاقتصاد الوطني، عملت الجزائر على تطوير مختلف هياكلها ومؤسساتها، ومن بين هذه المؤسسات إدارة الجمارك التي تعد إجراء قانوني دفاعي متحكم في حركة الاستيراد والتصدير والاقتصاد بالدرجة الأولى من خلال دورها الاقتصادي الفعال الذي تؤديه، ويمكن تلخيص ذلك في جملة من النتائج كما يلي:

- تعمل إدارة الجمارك أساسا على متابعة حركة المبادلات التجارية لتواجدها الدائم في جميع منافذ الدخول أو الخروج.
- يتمثل دور جهاز الجمارك كذلك في دورها في تغذية الخزينة العامة بالموارد المالية عن طريق المداخل الناتجة عن عمليات الاستيراد والتصدير.
- من مهام الجمارك الأخرى غير المالية حماية الصحة والأمن العمومي والمستهلك والبيئة والتراث الثقافي.
- تعتبر الجزائر من بين هذه الدول التي قامت بوضع برنامج للإصلاح الاقتصادي بصفة عامة والإصلاح الجمركي بصفة خاصة.
- يهدف نظام الإصلاح إلى إحداث إصلاحات هيكلية تحاول من خلالها الجمارك حماية الاقتصاد الوطني من جهة، ومن جهة أخرى إرساء قواعد السوق وذلك بتحرير تجارتها الخارجية وفتح أسواقها للسلع والخدمات الأجنبية مع إعادة هيكلة نظامها الجمركي ليتماشى مع مرحلة العهد الجديد.
- إذا كان الجهاز الجمركي فعال فإن هذا يؤدي إلى حماية الاقتصاد الوطني، وإذا كانت هناك منظومة قانونية مضبوطة لردع الجرائم الاقتصادية المهددة للاقتصاد الوطني فإن هذا يؤدي إلى محاربتها والتحكم فيها.
- تمنح الحكومة قطاع الجمارك أهمية بالغة، نظرا لكونه ركيزة أساسية لسير الاقتصاد الوطني بحماية الفضاء الوطني ضد تدفق البضائع الأجنبية التي من الممكن أن تهدد توازن السوق.
- مع التغيرات الاقتصادية في البلد ظهرت إصلاحات جذرية في المجال الاقتصادي تهدف لترقية وتفعيل دور هذا الكيان (الجمارك).
- إن تطوير قطاع الجمارك لحماية الاقتصاد يكون من خلال إيجاد إجراءات جديدة تهدف إلى التجديد والعصرنة لدور هذه المؤسسة، وإعادة النظر في هياكل تنظيمها وتكيفها مع الوضع الاقتصادي الراهن.

- في ظل الحيوية الاقتصادية التي تتم من وإلى الجزائر، تتولى إدارة الجمارك السهر على تطبيق مختلف الآليات والنصوص القانونية المتعلقة بحماية الحدود والعمل على تسهيل وتوفير جميع التقنيات الجمركية المستعملة والمتداولة دوليا.
- إن عمل الجمارك يكمن في خدمة وحماية الاقتصاد الوطني، لاسيما دورها الفعال في التجارة الخارجية وحماية المنتوج الوطني.
- وعلى هذا الأساس، فإن إدارة الجمارك تستفيد من إستراتيجيتها لاستعادة مكانتها على اعتبار أنها وسيلة بالغة الأهمية من أجل تطبيق وإنجاح برنامج الحكومة وكذا فرصة من أجل الارتقاء بأداء المؤسسة الجمركية.
- ما يعزز الإستراتيجية الجديدة للجمارك هو قانون الجمارك الجديد، مع كل ما يحتويه من مستجدات ترمي إلى رفع مستوى التسيير الجمركي إلى المقاييس الدولية، وسيتم توطيد هذه الإستراتيجية بالتنسيق الأمثل والتعاون مع المحيط الوطني والدولي على مستوى الرقابة وعلى مستوى وضع حيز التنفيذ لأحسن الممارسات.
- إن تطبيق هذه استراتيجيات الحماية من طرف إدارة الجمارك الجزائرية يعتبر عاملا هاما في بلوغ مؤسسة الجمارك لمستوى التحديات التي تفرضها التزامات الاندماج في الاقتصاد العالمي من جهة، وتنمية الاقتصاد المحلي من جهة أخرى.

وكنتيجة عامة يمكننا القول من خلال هذه الدراسة، أن إدارة الجمارك من خلال استراتيجية حماية الاقتصاد الوطني في نطاق مهامها، فإنها تساهم بفعالية في إعادة بعث الاقتصاد الوطني وذلك بالدعوة إلى تقصي المعلومات التجارية كأسلوب وسياسة جديدة للتسيير، والرفع من إيرادات الميزانية، فحماية الاقتصاد الوطني لا بد أن يكون بالتوازي مع زيادة الاستثمار الأجنبي وتدفق العملة وتحسين مناخ الأعمال وتطوير نوعية الخدمة العمومية المقدمة، والوقاية ضد كل أنواع المخاطر ومكافحة الجريمة المنظمة.

قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع:

1- قانون الجمارك سنة جمادى الأولى، الجريدة الرسمية العدد 11 1421 الموافق لـ سنة 2000.

2- قانون الجمارك الجزائرية، 2017. الجريدة الرسمية عدد 6.

3- القانون رقم 98-10 المتضمن قانون الجمارك.

4- المديرية العامة للجمارك، المديرية الفرعية للدراسات، تنظيم إدارة الجمارك، المركز الوطني للتكوين الجمركي، طبعة 2011.

الكتب:

5- إليزابيت نتاريل، دور الجمارك في العلاقات التجارية الدولية، دار النشر ITCIS، الجزائر، 2008.

6- عطا الله علي، (2016). التجارة الخارجية، ط1، دار اليروزي للنشر والتوزيع، عمان الأردن.

7- جمال جويدان الجمل، (2013). التجارة الخارجية، عمان، ط1، مركز الكتاب الأكاديمي الإسكندرية -مصر.

8- رضا سالم السيد، (2010). العلاقات الاقتصادية الدولية، ط2، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر

9- إدوار غالب، (2009)، الموسوعة في العلوم الطبيعية (ط.الثانية)، دار المشرق، بيروت، الجزء الأول.

10- كامل البكري: (2000) الاقتصاد الدولي التجارة والتمويل، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، د.ط، الإسكندرية، مصر.

11- محمود محمد أبو العلا، (2012) آليات تسهيل التجارة الدولية من منظور جمركي، دار الجميل للنشر والتوزيع، مصر الطبعة الثانية.

الأطروحات:

12- زيرمي نعيمة، (2016) أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة، تخصص مالية دولية، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

الرسائل والمذكرات:

13- مراح محمد وعامري سمية، (2021\2022)، الجمارك ودورها في حماية المنتوج الوطني، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص قانون جنائي، جامعة العربي بن مهيدي –أم البواقي، الجزائر.

14- المادة 3، ج ر \ العدد 11 الأحد 22 جمادى الأولى عام 1438 هـ الموافق 19 فبراير سنة 2017 م المتضمن قانون الجمارك.

15- مريم كرفاح، ادارة الجمارك ودورها في مكافحة الجريمة الجمركية، شهادة الماستر تخصص قانون الاعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة احمد دراية، ادرار، 2016-2017.

16- شيحي تركية. (2019). التسهيلات الجمركية في قانون الجمارك الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل ماستر أكاديمي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مستغانم –الجزائر.

17- خلاف عبد الجبار خلاف، القيود الجمركية وتطور التجارة الخارجية للدولة الأخذة في النمو، دار الفكر العربي للنشر.

18- طويل أسيا، (2006). دور الجمارك في حماية الاقتصاد الوطني في ضل التغيرات الدولة الراهنة، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهاد الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

19- بطاطاش ثيزيري. (2019) عصرنة الجمارك ودورها في ترقية التجارة الخارجية –دراسة حالة جمارك الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة البويرة، الجزائر.

المحاضرات:

20- خالد المرزوك، (2017) محاضرات في الاقتصاد الدولي، كلية الادارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والنقدية، جامعة بابل.

المقالات والملتقيات:

21- بطاطش ثيزيري، عصرنة الجمارك ودورها في ترقية التجارة الخارجية، مالية وتجارة دولية، العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة اكلي محند أولحاج، البويرة، 2018-2019.

22- خروف منير، (د.س) محاضرات في المالية والتجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، قسم العلوم التجارية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر.

23- حسن موسى فاضل، (فيفري 2020) سلطان جاسم سلطان، يونس حسين عدنان. الجديدة الحمائية المصالح على وانعكاساتها النامية للدول التجارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء –العراق.

24- شاهيناز ريماوي. (20 ديسمبر 2020) دور الجمارك الجزائرية في حماية الاقتصاد الوطني بين حتمية التسهيلات جمركية وضرورة الرقابة، مجلة الاجتهاد القضائي، المجلد 12 العدد 02، جامعة جيجل الجزائر.

المواقع والمقالات الالكترونية:

25- موسوعة ويكيبيديا: https://ar.wikipedia.org/ 31\01\2023.

26- مصطفى جمال: إحصائيات المديرية العامة للجمارك الجزائرية، موقع تجارتنا، www.tijaratuna.com

27- مقال على المجلة الالكترونية بي –بعنوان: " Economic Consensus On Free Trade". https://www.piie.com/

28- معجم الموسوعة السياسية: الحمائية السياسية الحمائية التجارية:

29- Trade protectionismhttps://political-encyclopedia.org/dictionary

30- https://web.archive.org

31- www.waynackmachine.org

32- La direction générale des douanes ,«la douanes contribue à la sécurité des frontières», Infos douane, n° 06 novembre 2012 , p06

10 – www.douane.gov.dz.

Brika djamel ,**organisation de l'administration des douanes** ,I.E.D.F,2013.

33- Economists Actually Agree on This: The Wisdom of Free Trade, New York Times (April 24, 2015): "Economists are famous for disagreeing with one another…. But economists reach near unanimity on some topics, including international trade ".

34- www.daouanes.dz

35- https://www.beehive.govt.nz/ "Ministers release decision on overseas investment proposal for Auckland International Airport". New Zealand Government website.

36- Abertis and Autostrade joint statement". Marketwire :

37- https://web.archive.org/

المراجع باللغة الأجنبية:

38- La douane au service de l'économie, CNID, Douanes Algériennes, 2007.

39- Code des douanes, Edition belkeise dar el beida-alger septembre 2012 art.3.

40- 'Understanding Trumponomics', Revue Analyse Financière, 26 January 2017 – Supplement to Issue N°62.

41- Direction générale des douanes ,plan stratégique des douanes algériennes 2016-2019.

فهرس المحتويات

شكر وعرفان

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

الإطار العام

مقدمة 2

إشكالية الدراسة 3

فرضيات الدراسة 3

أهمية الدراسة 4

أهداف الدراسة 4

أسباب اختيار الموضوع 4

خطة البحث 5

الإطار النظري

تمهيد 7

المبحث الأول: ماهية الجمارك 7

المطلب الأول: مفهوم الجمارك 7

المطلب الثاني: مهام الجمارك 8

المطلب الثالث: وسائل الأساسية لإدارة الجمارك 11

المبحث الثاني: تنظيم الإدارة العامة للجمارك 12

المطلب الأول: الضريبة الجمركية 12

المطلب الثاني: علاقة الجمارك بمحيطها الخارجي 15

المطلب الثالث: علاقة الجمارك بالنظام الاقتصادي 16

المبحث الثالث: الجمارك وحماية الاقتصاد الوطني 18

المطلب الأول: ماهية حماية الاقتصاد الوطني 18

المطلب الثاني: إجراءات حماية الاقتصاد الوطني (السياسات الحمائية) 19

المطلب الثاني: السياسة الحمائية التجارية ومبرراتها 23

أولا- مبدأ السياسة الحمائية التجارية 23

ثانيا- حجج أنصار مبدأ الحماية في التجارة الدولية 23

ثالثا- شروط نجاح سياسة الحماية التجارية 25
رابعا- أهداف حماية الاقتصاد الوطني 26
خامسا- الانتقادات الموجهة لسياسات الحماية 26
المطلب الثالث: مظاهر الحمائية على الإجراءات الجمركية 27
خلاصة الفصل 28

الإطار التطبيقي

تمهيد 32
المبحث الأول: جهاز الجمارك الجزائرية 32
المطلب الأول: تعريف بالجمارك الجزائرية 32
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للجمارك 33
المبحث الثاني: دور الجمارك الجزائرية في حماية الاقتصاد الوطني 40
المطلب الأول: استراتيجية الجمارك الجزائرية لحماية الاقتصاد الوطني 40
المطلب الثاني: إحصاءات وآثار النظام الجمركي الجزائري 50
المطلب الثالث: تحديات الجمارك الجزائرية لحماية الاقتصاد الوطني 57
الخاتمة 58
قائمة المراجع
الملاحق
الفهرس
ملخص الدراسة

الملاحق

ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 27 ديسمبر 2020

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي
الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): جرادي رشيد إسلام الصفة: طالب، أستاذ، باحث ..... طالب .....

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 207547749 والصادرة بتاريخ ..... 2022-03-09 .....

المسجل(ة) بكلية / معهد ..... علوم ..... قسم ..... الاقتصاد .....

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)،

عنوانها: ..... دور الجمارك في حماية الاقتصاد الوطني .....

.....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: ..... 2023/06/15 .....

توقيع المعني (ة)

Scanned by TapScanner

ملخص الدراسة

تمكن أهمية هذه الورقة البحثية في تسليط الضوء على استراتيجية إدارة الجمارك في حماية الاقتصادي الوطني، وذلك بتوضيح مختلف الإجراءات الميكانزمات التي تبنتها في هذا الصدد، بالإضافة إلى محاولة التأكيد على الدور المتنامي لهذا القطاع كأحد الأدوات الأساسية في تطبيق وتنفيذ السياسة العامة للدولة في جانبها الجبائي، الاقتصادي والأمني، والتحكم عن بعد في تنمية والاقتصاد تطوير الوطني، وكذلك توضيح دور قطاع الجمارك داخل المجال الاقتصادي الوطني، باعتباره جهازا مهما وحساسا خاصة في مجال الحماية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: حماية الاقتصاد الوطني، الجمارك، الجمارك الجزائرية، السياسة الحمائية.

SUMMARY OF STUDY:

The importance of this research paper enables it to shed light on the strategy of the customs administration in protecting the national economy, by clarifying the various procedures and mechanisms it has adopted in this regard, in addition to trying to emphasize the growing role of this sector as one of the basic tools in the application and implementation of the state's general policy in its tax aspect. economic and security, and remote control in the development and development of the national economy, as well as clarifying the role of the customs sector within the national economic field, as an important and sensitive organ, especially in the field of economic protection.

Keywords: protection of the national economy, customs, Algerian customs, protectionist policy.